الفصل الثالث

المرحلة الثانية من جهاده

زعامته للحركة الوطنية

توفي مصطفى كامل (يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨م)، فكان محمد فريد هو الزعيم الذي اتجهت إليه الأنظار ليخلفه في حمل أعباء الزعامة؛ إذ كان مصطفى قد رشحه لهذا المركز الخطير، وأوصى بانتخابه رئيسًا من بعده، فعمل الوطنيون بهذه الوصية وانتخبوه رئيسًا للحزب الوطني خلفًا لمؤسسه العظيم.

كان الفقيد عند وفاة الرئيس الأول وكيلًا للحزب، فكان أول عمل له عقب وفاة مصطفى إصداره بيانًا إلى الأمة تحت عنوان «رثاء الحزب الوطني لرئيسه، فقيد الوطن والشرق» قال فيه:

«فقدت البلاد موجد الحركة الوطنية الحالية ومؤسس النهضة الحرة في مصر الجديدة، ألا وهو المرحوم المبرور مصطفى كامل باشا.

قضى الفقيد نحبه في زهرة شبابه بعد أن وقف حياته القصيرة الملأى بالأعمال الجسام على خدمة الوطن المحبوب وضحى شبابه وصحته في خدمة بلاده العزيزة.

إن موته أصاب الأمة بأسرها في أعز عزيز لديها، وألبسها ثياب الحداد، فالرجال والشبان والأطفال وكذلك السيدات في خدرهم يبكون بطل الجهاد السلمي، جهاد الضعيف المحق ضد القوي السالب، جهاد العدالة ضد القوة الغشوم.

قضى رحمه الله خمس عشرة سنة من حياته -أي منذ كانت سنه تسعة عشر عامًا- في تكوين الحزب الوطني، فابتدأ بأن جمع حوله بعض إخوانه المخلصين وكوَّن منهم عصبة مخلصة له ولعمله إلى آخر نسمة من حياته، وقد توج الله عمله بالنجاح؛ إذ أتاح له تعالى تشكيل الحزب الوطني بنظامه الأخير وافتتحه في اجتماع (٢٧ ديسمبر

سنة ١٩٠٧م) بخطبة بليغة كانت آخر خطبة ألقاها رحمه الله، وفي ذلك الاجتماع نودي به رئيسًا للحزب بإجماع الآراء مدة حياته، وكان هذا في بدء مرضه، وقد أجهد نفسه بحضور ذلك الاجتماع وإلقاء خطبته الأخيرة، فكأنه كان شاعرًا بدنو أجله حيث أشار إلى ذلك عند شكره أعضاء الحزب على ثقتهم به.

قد مات رئيسنا، ولكن لم تفارقنا روحه، وسنستمر بإرشاده الروحي في العمل الذي ابتدأ رحمه الله حتى نصل إلى الغاية التي كان ينشدها وذكرها وكررها في كتاباته وخطبه بمصر وأوربا، قد مات رئيسنا، ولكن البذور التي ألقاها قد أنبتت ونمت، ولا يمضى زمن طويل حتى تجني البلاد ثمار غراسه، وسيحافظ الحزب الوطني على بقاء لواء الوطنية يخفق كما كان يحمله الفقيد.

وسنبذل أقصى مجهودنا لحفظ التماسك والتضامن بين صوفنا، فنكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضًا، وستبقى غايتنا (مصر للمصريين) كما كانت من قبل، ويبقى مبدؤنا (أحرار في بلادنا كرماء لضيوفنا)».

الوكيل عن الحزب الوطني

محمد فريد

انتخابه رئيسًا للحزب الوطني

(١٤ فبراير سنة ١٩٠٨م)

اجتمعت الجمعية العمومية للحزب الوطني، بدعوة من اللجنة التنفيذية (صبيحة يوم الجمعة ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨م) بدار اللواء، لانتخاب رئيس للحزب، خلفًا للمغفور له «مصطفى كامل» وغصت الدار بأعضاء الحزب الذين جاءوا خصيصًا من العاصمة والثغور والأقاليم، وتولى رياسة الجمعية (أحمد فائق باشا) أحد وكيلي الحزب، وفي هذا الاجتماع ألقى محمد فريد الخطبة الآتية:

«إخواني الأعزاء: إن هذه لهي المرة الأولى التي أتشرف بالوقوف فيها أمام مثل هذا المجتمع الرهيب، وكنت أود أن لا أقفه؛ بل كنت أفضل أني لم أكن في يومنا هذا شيئًا مذكورًا؛ لأنه ما حدا بي إلى هذا الموقف إلا وفاة صديقى الحميم، رئيسي ورئيس الحزب الوطني، المغفور له مصطفى باشا كامل.

قضى رحمه الله في عنفوانه شبابه، بعد أن حرك من الأمة كل ساكن، وبث الأمل في قلب كل يائس، حتى قامت معه الأمة تطالب بحقوقها المهضومة وما كان ليجسر أحد قبله أن يقول: بلادي! فقام هو ولم يتجاوز التاسعة عشرة، وأتى بما لم يخطر على قلب كل مصرى من الشجاعة والإقدام، في وجه الحكومة الإنجليزية، ولم ترهبه سطوة عميد الاحتلال في جبروته، ولم يقعده عن السير في الخطة الشريفة التي رسمها لنفسه التهديد بالنفي، أو الانتقام منه في شخص أعز عزيز لديه وهو شقيقه علي بك فهمي، وحادثته معلومة مشورة، كتب إلى اللورد كرومر يطلب منه الانتقام منه شخصيًّا ولا يؤاخذ أخاه بجريرته، إن كانت المطالبة بحقوق الوطن تعتبر جريرة لا تغتفر في نظره.

عرفت المرحوم أيام أنشأ مجلته الصغيرة (المدرسة)، ثم تأكدت الصداقة بيننا منذ سنة (١٨٩٥م)، حيث تقابلت معه بباريس قبل أن يلقي أول خطبه السياسية في مدينة تولوز في (٤ يولية) من تلك السنة، ومن ذلك العهد إلى آخر نسمة من حياته لم يكدر صفو صداقتنا حادث.

فإن بكيته اليوم فإني أبكي أعز صديق لديَّ، وإن تكلمت عنه فإني أتكلم عن معاشرة دامت خمسة عشر عامًا بلا فاصل، وكنت أرافقه إلى أوربا في أغلب أسفاره، وقد عرَّفني بأصدقائه ومراسليه من رجال السياسة بأوربا، وكانت آخر سياحة لي معه في الشتاء الماضي[1] حيث سافرنا إلى باريس ولوندره لانتقاء محررين لجريدتي اللواءين الفرنساوي والإنكليزي، وتعيين مراسلين لهما، والاتفاق مع أشهر الكتاب

(١) (ديسمبر سنة ١٩٠٦م).

على التحرير فيهما، وفي هذه الرحلة دبَّ إلى جسمه دبيب المرض، فلازم الفراش مدة، عاده فيها الدكتور روبان الشهير، ونصحه أمامي بعدم إجهاد قواه في العمل، وأن يتقي الله في نفسه، فلا يحمِّلها فوق طاقتها من العناء، وفي أمته فلا يحرمها من وجوده حتى يتم مهمته التي وقف حياته عليها؛ ولكن أتتْ نصيحة الطبيب بعكس ما كنا ننتظره، فإنه رحمه الله لما أحس بضعف قواه واستعداده للأمراض الفاتكة أسرع الخطى وضاعف المجهود، فأتم معدات اللواءين الفرنساوي والإنجليزي حتى ظهرا في (٢ مارس سنة ١٩٠٧م)، وأخذ يستعد لتنظيم الحزب الوطني ووضعه على قوائم ثابتة، حتى إذا لم يكن في عمره متسع لا يخشى عليه من الانحلال لا سمح الله، ولما عاد من أوربا وقد زادت علامات الضعف ظهورًا على محياه، ألقى بالإسكندرية في (٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧م) خطبته المشهورة التي أعلن فيها مبادئ الحزب، فدوى صداها في الخافقين، واهتزت لها قلوب المصريين، وأظهرت الأمة ميلها ورغبتها في الالتفاف حوله حتى لم يأت موعد انعقاد الجمعية العمومية للحزب إلا ولديها طلبات للانضمام تعد بالألوف، وفي هذه الأثناء زاد عليه المرض، وكلما شعر بازدياده زاد اهتمامًا، مضحيًا حياته لإتمام العمل الذي بدأ فيه من خمس عشرة سنة. فخطب (يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧م) آخر خطبة له، ولم يزل صدى صوته الجهوري يرن في أعماق قلوبنا، كأنه يخطب بيننا الآن، ومن ذلك اليوم عاد إلى غرفته، ولم يفارقها إلا محمولًا على الأعناق، تشيعه زفرات الباكين وعويل المنتحبين من جميع طبقات الأمة رجالًا ونساء.

نعم إن ألم فراقه لشديد، وكيف لا يكون كذلك وقد كان لا يفتر وهو على سرير مرضه عن الاهتمام بشئون الحزب وجرائده فيكتب حتى إذا ما خانته قواه كان يملي على شقيقه أو أحد أصدقائه ما يريد، فرحمة الله عليه.

نعم إن ألم فراقه لشديد؛ ولكن لنا في احتفال الأمة جميعها بجنازته بعض التأسي؛ إذ ثبت للخافقين أنها كلها متحدة على الولاء له متضافرة على تنفيذ مبادئه.

ومما يجعل الأمل في المستقبل وطيدًا قيام هاتيك الشبيبة؛ شبيبة المدارس على اختلاف طبقاتها، من عالية وثانوية وابتدائية، وهجرها دور المدارس بلا تأثير خارجي أو باعث سوى جزعها على من كان قائدها وقائدنا في المطالبة بحقوق البلاد، ورغبتها في إظهار تعلقها بمبادئه الشريفة، ولم يقعد هؤلاء الشبان رجال المستقبل عن تشييع جنازته وعيد أو إرهاب أو مخافة عقاب.

إن جميع من رأوا هؤلاء الطلبة سائرين جماعات منتظمة أمام كل جماعة منها العلم مجللًا بالسواد، ومن سمع زفرات الجموع وعويلها في دار الفقيد عند خروج نعشه، وعلى امتداد الطريق، وعند وضعه في قبره، تأكدوا أن البذور التي ألقاها رئيسنا المرحوم منذ خمسة عشر عامًا قد نبتت ونمت، وأننا سنجني ثمار أتعابه في زمن أقرب مما كنا نؤمل بإذن الله.

نعم إن الدموع التي سكبت من يوم وفاته إلى اليوم والتي روت جدثه يوم دفنه لكافية لإرواء هذا النبت وتغذيته، فهي أقوى سماد طبيعي، مات رئيسنا في ساحة الوغى، كالقائد يعالج سكرات الموت، ويده تشير إلى جنده بالتقدم إلى الأمام، ولسان حاله يقول: «لا ينسينكم موتي مركزنا الصعب؛ بل سيروا بكل شجاعة وإقدام، واحملوا على من يعترضكم في طريقكم، حملة الأسد يدافع عن عرينه، والوالدة عن فلذة كبدها، ولا يصدنكم عن التمسك بحقوقكم والمطالبة باستقلال بلادكم وعد أو وعيد، ولا تفرقوا فتفشلوا، وكونوا عباد الله إخوانًا.

أيها الرئيس الغائب بجسمه، الحاضر معنا بروحه، قد سمعنا قولك وانتصحنا بنصحك، فاجتمعنا اليوم لنبرهن للعالم أجمع أن عملك دائم بإذن الله، وأنَّا سائرون على الطريق التي فتحتها أمامنا، وضحيت زهرة شبابك في تمهيدها، فنمْ في أمان الله ورضوانه. وفي الختام هلموا بنا نبتهل إلى الله أن يمدنا بروح منه، ويوفقنا إلى ما فيه الخير والفلاح، وقولوا معي: لتحيى الأمة! ليحيى الوطن! لتحيى ذكرى مصطفى كامل باشا!».

ثم وقف الأستاذ عثمان صبري، صهر مصطفى كامل، ومدير جريدة ذى إجبشيان استاندرد، وألقى خطبة أبان فيها أن محمد فريد هو المرشح لخلافة مصطفى، وكانت الفكرة موضع إجماع الحاضرين قبل الاجتماع، فنودي به رئيسًا للحزب الوطني، وكان في الثانية والأربعين من عمره، وانتخب علي بك فهمي كامل شقيق مصطفى كامل وكيلًا للحزب، في المركز الذي خلا بانتخاب فريد رئيسًا، وانتخب أحمد بك لطفي المحامي الكبير عضوًا باللجنة الإدارية، ثم وقف فريد وشكر الحاضرين على ثقتهم فيه، وقال: إن المادة الأولى من لائحة الحزب تقضي بانتخاب الرئيس مدى الحياة، وإن هذا النص امتياز خاص بالمغفور له مصطفى كامل، وطلب تعديل هذه المادة لمناسبة انتخابه، وتحديد المدة التي ينتخب لها الرئيس، فأجابت الجمعية طلبه، وقررت جعل مدة الانتخاب ثلاث سنوات كانتخاب أعضاء اللجنة الإدارية.

وعرضت الجمعية لإقامة تمثال مصطفى كامل فقررت الاشتراك في المشروع، على أن يكون قوميًّا عامًّا؛ لأن مصطفى كامل لم يكن يمثل الحزب الوطني وحده بل الأمة كافة.

تجديد الاحتجاج ضد الاحتلال

وقررت الجمعية تجديد الاحتجاج على الاحتلال البريطاني وإرسال تلغراف بهذا الاحتجاج إلى وزير خارجية إنجلترا، فكان هذا القرار إعلانًا منها باعتزامها التمسك بالجلاء، الذي هو شعار الحزب الوطني، ومتابعة السير على خطة مصطفى كامل، حتى تفي إنجلترا بوعودها، وهذا نص التلغراف:

«جناب السير إدوارد جراي وزير خارجية إنجلترا بلندن:

الجمعية العمومية للحزب الوطني انتخبتني رئيسًا بدل المرحوم مصطفى كامل باشا، وكلفتني بأن أجدد احتجاجها على احتلال القطر المصري بلا حق؛ وتعلن عزمها على السير في خطة المرحوم الرئيس حتى تفي إنجلترا بوعودها».

محمد فريد

رئيس الحزب الوطني

وخلف المترجم مصطفى كامل أيضًا في رئاسة شركة جريدتي ليتندار إجبسيان وذى إجبشيان استنادارد، حيث اجتمعت الجمعية العمومية للشركة عقب وفاة مصطفى وانتخبت الفقيد رئيسًا للشركة، ومديرًا لجرائدها، وقد قبل الرياسة، وتنازل عن المرتب المخصص لهذه الوظيفة، وكان ألف جنيه سنويًّا.

اضطلاعه بأعباء الزعامة

حمل الفقيد عبء الزعامة بكل ما أوتي من همة وكفاية، وصبر وشجاعة، وإخلاص وتضحية، فأخذ يشرف على تحرير الألوية الثلاثة، ويوجه سياستها في السبيل التي رسمها مصطفى، وناهيك بتوجيه سياسة ثلاث صحف يومية كبرى، تصدر بثلاث لغات مختلفة، وكان فوق التوجيه والإشراف العام يكتب المقالات العديدة في اللواء، كأنه محرر فيه، وكذلك في جريدة ليتندار إجبسيان؛ إذ كان يجيد الكتابة بالفرنسية كأحد أبنائها.

وأنشئ في أول عهده بالرياسة نادي الحزب الوطني بشارع المغربي (عدلي باشا الآن) رقم ٣٣ بأعلى قهوة النيوبار، وتولى رياسة النادي إلى جانب رياسته للحزب ولشركة اللواءين الفرنسي والإنجليزي، وخصص كل وقته للعمل في الألوية الثلاثة، وفي رياسة الحزب والنادي، وأهمل مصالحه الخاصة؛ لكي يضطلع بهذه الأعباء الجسام. وكان الموقف دقيقًا حين تولى زعامة الحركة الوطنية، خلفًا لباعثها العظيم، فإن وفاة مصطفى قد أحدثت فراغًا كبيرًا يصعب شغله، ولكن الفقيد

برهن على أنه جدير حقًّا بأن يخلفه، وزاد مركزه صعوبة أنه خلف مصطفى في وقتٍ اشتدت فيه الحركة الوطنية، واتسع مداها؛ إذ ظهرت قوتها وعظمتها في تشييع جنازة الزعيم الأول، فأوجس الاحتلال خيفة منها، بعد أن كان يظنها عبثًا ولهوًا، وأخذ يضاعف الجهود لمكافحتها، وبذلك استهدف الفقيد للحرب التي نظمها الاحتلال ضده الحركة الوطنية، وناله من أذى الاحتلال وصنائعه أكثر مما نال مصطفى.

أضف إلى ذلك أنه تولى الزعامة في الوقت الذي ظهرت فيه «سياسة الوفاق» بين المعتمد البريطاني السير جورست والخديوي عباس الثاني، فصارت الحركة الوطنية وصار فريد هدفًا لحرب مشبوبة من القوتين المتحالفتين: قوة الاحتلال الأجنبي، وقوة الحكومة المصرية، بوزرائها وكبار موظفيها، وسلطاتها المختلفة.

ولا تنس أيضًا أن الأحزاب الأخرى، كحزب الأمة، وحزب الإصلاح، كانت تناوئ فكرة الجلاء، وتدعو إلى تسفيهها، فكان لا بد للحزب الوطني من جهد كبير للدعاية لها، هذا إلى أن هذه الأحزاب قد نفست على الحزب الوطني المكانة التي نالها من الشعب، فوقفت لها موقف المناوئ المترصد، وناله من حملاتها أذى كبير، وعلى أن الفقيد كان يميل دائمًا إلى توحيد الصفوف ومهادنة الأحزاب الأخرى، فإنها لم تقابل هذه الروح بمثلها؛ بل أعدت عدتها لمحاربته، والإصرار على مناوأته، فكانت رئاسة فريد للحركة الوطنية تكتنفها المصاعب والعقبات من جميع النواحي.

طلب إلغاء المحكمة المخصوصة

اجتمعت اللجنة الإدارية (يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٨م)، عقب انتخاب فريد رئيسًا للحزب، وقررت المطالبة بإلغاء المحكمة المخصوصة التي ألفت لمحاكمة من يتهم من الأهالي بالتعدي على ضباط جيش الاحتلال، وذلك لمناسبة ذكرى

تأسيسها في (٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥)[١]: ورفع الفقيد هذا الطلب إلى الخديوي في خطاب قال فيه:

«مولاي؛ أتشرف بأن أرفع إلى مقامكم السامي أن اللجنة الإدارية للحزب الوطني، كلفتني في جلستها المنعقدة بتاريخ أمس أن نلتمس من سموكم باسم الحزب الوطني إصدار أمركم العالي بنسخ الدكريتو الصادر في (٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥م) بتشكيل المحكمة المخصوصة التي لها في نفوس المصريين آلم وقع، خصوصًا بعد حادثة دنشواي المشئومة، حتى يمحي ذكرها ويزول أثرها، وقد شمل عفوكم الباقين من شهدائها على قيد الحياة، فليكن في إلغائها بعض السلوى والعزاء لأقارب من شنقوا بناء على حكمها، فتندمل كلومهم، وترتاح نفوسهم؛ وبكل أدب واحترام أرفع هذا الالتماس إلى مقامكم الرفيع، وما زلت المخلص لعرشكم السامي».

محمد فريد

رئيس الحزب الوطني

حفلة التأبين الكبرى لمصطفى كامل، وخطبة المترجم

(٢٠ مارس سنة ١٩٠٨م)

ظهر وفاء الفقيد لمصطفى كامل في حفلة التأبين الكبرى التي أقامها باسم الحزب يوم الأربعين لوفاة مصطفى[٢]، وكان هو أول خطباء الحفلة، فألقى الخطبة الآتية في رثاء الزعيم الأول:

---

(١) راجع تأسيسها ونظامها في كتابنا عن مصطفى كامل ص٤١ (من الطبعة الأولى).

(٢) راجع وصفها وما قيل فيها من المراثي في كتابنا عن مصطفى كامل، ص٢٨٦ (من الطبعة الأولى).

«إخواني الأعزاء: إن اجتماعكم هذا لأكبر دليل وأسطع برهان على أن رئيسنا المرحوم مصطفى كامل باشا لم يمت؛ نعم لم يمت من جمعت كلمته هذه الألوف المؤلفة من الناس؛ بل هذه الملايين العديدة من الخلائق، بعد أن كنت لا ترى اثنين يتفقان على عمل ما، حتى ضرب بتخاذلنا المثل وقالوا: إن المصريين اتفقوا على أن لا يتفقوا، ولكن الفقيد بثَّ هذه الروح الجديدة بين جميع طبقات الأمة المصرية بثباته وعدم تزعزع عزيمته أمام ما صادفه من العقبات ولاقاه من الصعوبات التي أنا أعلم بها من غيري.

وضع مصطفى كامل نصب عينيه خدمة مصر وإيقاظها من سباتها منذ كان بمدرسة الحقوق الخديوية؛ بل منذ كان بالمدارس الثانوية، وسار في طريقه الشريف؛ طريق التفاني في خدمة البلاد، لا يلوي يمنة أو يسرة، حتى توج الله أعماله بالنجاح، ورأى غرسه يانعًا قبل أن يترك هذا العالم الفاني. نعم إن مصطفى كامل لم يمت؛ بل روحه ترفرف علينا وتنظر إلينا من الملكوت الأعلى، تشجعنا على السير في الطريق المستقيم الذي رسمه لنا، ولن نترك هذا الغراس الشريف غراس الوطنية الحقة يزول أو يعوقه أي عائق عن النمو، ولو فعلنا ذلك لارتكبنا أكبر خيانة نحو الوطن المحبوب.

إنَّ هذه الفكرة السامية -فكرة خدمة الوطن حتى الممات- كانت تملأ جنانه ووجدانه منذ بدأ في عمله، فقد كتب إليَّ جوابًا في (٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٦م) من فيينا، قال في آخره: إني مستمر إلى يوم الوفاة على خدمة بلادي، وإن غيرتي على حقوقها تزداد يومًا بعد يوم، ولا يقلل من عزمي تهاون بقية المصريين أبدًا؛ بل إني سائر إلى الأمام حتى أنزل القبر وبعد موتي يكون على روحي واجب الاستمرار وواجب دعوة الأحياء إلى العمل، أو إن شئت قل: واجب إحياء من هم أموات في قالب أحياء.

لقد نجح مصطفى في عمله، فقد أصبح القوم كلهم أحياء، وأصبح القوم كلهم متفقين على التعاون والتضافر على خدمة هذه البلاد العزيزة، فاستمروا يا إخواني في هذا الطريق السوي، ولا يقعدنكم عن العمل تثبيط بعض ضعفاء العزيمة أو انتقاد بعض الجاهلين والمتجاهلين لمقاصدنا الشريفة، فإن سرنا بعزيمة واتحاد لا يلبث أهل القطر أجمعهم أن يصبحوا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضًا، ونلنا ما كان يسعى إليه فقيدنا.

وكتب إليَّ في جواب آخر من بودابست في (٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٦م) ردًّا على من كانوا ينكرون عليه فائدة عمله قائلًا: ولكنهم جهلوا أن لي روحًا هي من نور الحرية الساطعة، لا تستطيع الحياة في ظلمات الظلم والاستبداد، جهلوا أن روحي تنادي إلى يوم الممات ما شاكلها من الأرواح الشريفة، لتتحد معها على القيام بهذا العمل الشرعي الحق، وماذا أقول لك وأنت تحس بما لا يستطيع القلم كتابته، وأنت إذا تلوت هذه الأسطر سالت الدموع من عينيك، ماذا أكتب وأنا كلما شاهدت هذه البلاد وشاهدت فيها علم الوطنية عاليًا مرفوعًا ازداد لهيب فؤادي وتفتت مني الكبد.

هذه أقواله من نحو عشرين عامًا، فحق لمصر أن تبكيه بدل الدموع دمًا، ووجب أن تقيم له التماثيل في كل المدن الكبرى، ووجب على كل مصري أن يضع صورته أمامه؛ ليقتبس نور الحرية من خدماته التي كانت أشعتها تخترق الحجب فتصل إلى أعماق القلوب، ووجب علينا أن نستنير بما كتبه من المواعظ والحكم الوطنية. نعم إن صورته لن تغيب عنا؛ بل هي منقوشة على صفحات قلوبنا، كما أن أقواله مكتوبة بأحرف من نور على أفئدتنا، ولكن فائدة التماثيل هي لمن يأتي بعدنا ولم ير بعينيه ذلك الذكاء ولا هاتيك الشهامة التي كانت تنبعث من محياه فتحرك القلوب الجامدة. لقد شهد له ألد أعدائه بقوة التأثير بخلابة منطقه وقوة حجته،

ونفوذ روحه إلى نفس المتكلم؛ فيخرج من لدنه مقتنعًا معترفًا بفضله إن لم يكن جهرًا فسرًّا.

إخواني الأعزاء: لقد اجتمعتم هنا لتأبين المرحوم مصطفى كامل وذكر فضائله نظمًا ونثرًا، ولكن أنى للشعراء والأدباء أن يوفوه حقه من الثناء والمديح، وهو من النوابغ الذين يبعثهم الله كل حقبة من الزمان لإحياء موات الأمم والقيام بواجب إحياء من هم أموات في قالب أحياء.

إنَّ أحسن تأبين لفقيدنا المرحوم هو أن نسير في الطريق السوي الذي رسمه ومهده لنا، وأن نضم صفوفنا حتى لا يدخل بينها منافق أو مخاتل؛ ونسير كرجل واحد إلى فتح قلعة الحرية وامتلاك أبراجها وتحصينها بالنظام النيابي الدستوري حتى لا يمكن إخراجنا منها ثانيًا.

إن أحسن تأبين لفقيدنا العزيز ترتاح إليه روحه الشريفة الطاهرة، هو أن نبرهن للعالم أجمع أن مصطفى كامل لم يمت، وأن روحه اتحدت بروح كل فرد منا، فأصبحنا كلنا مصطفى كامل، ونكون قد حققنا ما كتبه لي بالجواب السابق ذكره: «وبعد موتى يكون على روحي واجب الاستمرار، وواجب دعوة الأحياء إلى العمل».

فيا أيها الفقيد المحبوب، ويا أيتها الروح الطاهرة، وقد تحقق ما كنت تؤمله، وما قضيت زهرة شبابك للوصول إليه، وأصبحت الأمة بعناصرها الثلاثة مسلمين ومسيحيين وإسرائيليين كلها مجتمعة كرجل واحد متحدة الأفكار والقلوب، لا يمنعها عن الحصول على رغائبها مانع، ولا تقف في وجهها قوة؛ فقوة الأمة فوق كل قوة، وأمتنا المصرية قد شعرت بقوتها وتركت اليأس ظهريًّا؛ اتباعًا لقوله رحمه الله: (لا معنى للحياة مع اليأس، ولا معنى لليأس مع الحياة).

إخواني، قال تعالى في محكم التنزيل: {وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم}، وقال تعالى: {واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا}.

حفلة الأستاذ ويصا واصف في الإسكندرية

(٧ مارس سنة ١٩٠٨م)

كان الأستاذ ويصا واصف (رئيس مجلس النواب فيما بعد) عضوًا باللجنة الإدارية للحزب الوطني، ومن خاصة أنصار مصطفى وفريد، وقد نظم الحزب اجتماعًا بالإسكندرية (يوم ٧ مارس سنة ١٩٠٧م) بمسرح زيزينيا، حضره إلى جانب الوطنيين كثير من النزلاء الأجانب، وفيه ألقى الأستاذ ويصا واصف باسم الحزب خطبة باللغة الفرنسية، ذكر فيها فضل مصطفى كامل على الحركة الوطنية، قال: «لقد جاءتني دعوتكم أيها السادة فترددت كثيرًا في قبولها؛ وذلك لأنه لم يمر زمن طويل على الاحتفال الذي أقيم في هذا المكان، وسمعتم فيه معي خطيبًا ذلق اللسان فصيح البيان، لا يشبهه في قوته إنسان، ولما كان صدى صوته لا يزال يرن في آذانكم فيطربها ويشجيها، ويحرك في نفوسكم أشرف الإحساسات، فقد خشيت أن أظهر لكم صغيرًا جدًّا بالقياس إلى ذلك البطل العظيم فأكون سببًا لتحريك مرارة الأسف والحزن الشديد في قلوبكم؛ ولكنكم ألححتم عليَّ إلحاحًا شديدًا وذكرتموني بتاريخ المؤسس الحقيقي للوطنية المصرية الحديثة، وتاريخ جهاده السنوات العديدة، وهذه ذكرى عزيزة لدي، زال أمامها إمام فصاحتكم وقوة إقناعكم ما كان ينازعني من عوامل التردد كما يزول الندى تحت عين الشمس، ثم إني بقبولي دعوتكم أيضًا إنما جئت طائعًا لإرادة هذا الرئيس المرحوم للحزب الوطني، الذي كان يكره كرهًا تامًّا كل أمر لم تظهر مقاصد أصحابه، والذي كان يريد منا أن نزيل كل سوء تفاهم، وأن نشرح مطالبنا ونطرحها على بساط البحث وندعو الجميع إلى المناقشة فيها جهارًا وتخطئتنا إن كان مخطئين.

وإني أيها السادة في هذا المسرح الذي كل ما فيه يذكرني بهذا الفقيد العزيز، وفي هذا الموقف الذي وقفه مرارًا يبذر الجيدة التي أثمرت ثمرًا مدهشًا، أشعر بالحزن الشديد الذي يلم بي، فبلسانكم أقدم لهذه الروح الطاهرة شكرنا وإعجابنا

واحترامنا، على أن الذي يعزينا أيها السادة ويقوي قلوبنا هو أن الحزب الذي أسسه الفقيد قد برهن على تضامنه واتحاده وانتظام صفوفه وتأكدوا أنه سيستمر على الخطة التي رسمها له، بغير ضعف ولا انقسام، وأن الرئيس الجديد الذي انتخبه الحزب الوطني وأعضاؤه الكرام سيدافعون عن مبادئ الفقيد دفاع الأبطال».

ورد مطاعن الطاعنين على الحزب الوطني؛ ففند مزاعم اللورد كرومر في تقريره سنة (١٩٠٦م) إذ رمى الحركة الوطنية بأنها مصطبغة بالصبغة الدينية، فنفى عنها هذه الصبغة؛ قال في هذا الصدد:

«هل توجد أمة في العالم أسعدها الحظ لأن تبني وطنيتها على قواعد متينة كالتي تبنى عليها الوطنية المصرية التي يشترك أفرادها في الجنس واللغة والعوائد والقانون والماضي والتاريخ، والتي يتألم أعضاؤها بآلام واحدة، ويبكون بكاء واحدًا، ويفرحون فرحًا واحدًا، والتي لأفرادها أن يقولوا: إنما نحن أبناء أم المدنية القديمة، فأي أساس أمتن من هذا الأساس؛ أساس الوطنية المصرية؟ فهل لو لم يكن المسيحيون على تفاهم تام مع إخوانهم المسلمين في فكر الوطنية كانوا يشتركون معهم في تلك المظاهرة الكبرى التي جرت لفقيد الشرق والوطنية؟ ثم إن حزبنا أيها السادة مفتوح لمن يريد الدخول فيه من المسلمين والإسرائيليين والمسيحين ومن دخلوا فيها تكون لهم جميع الحقوق، ويجتمعون في جميع الاجتماعات وينتخبون في جميع الانتخابات، فإن كل ما نعمله نعمله جهارًا.

أي دليل تريدون على حسن نياتنا أصدق من هذا الدليل، أي دليل تريدون على تأسيس حزب سياسي على المبادئ الوطنية التي تحترم الاعتقادات، وتحترم النظام وتحترم الملكية وتحترم الحقوق المكتسبة أيًّا كانت».

ثم تكلم طويلًا عن حركة المطالبة بالدستور، وحبذها وأيدها، وختم خطبته بقوله:

«أيها السادة: إن الحزب الوطني جعل شعاره «أحرار في بلادنا كرماء لضيوفنا»، وإن هذا الشعار إنما هو مكتوب على قلب كل عضو من أعضائه، وإني أعبر عن آرائه إذا قلت لكم: إن مصر تشكر الأوربين الذين علموها تاريخها وأفهموها هذا المبدأ الجميل».

احتجاج الفقيد على تصريحات وزير الحربية البريطانية

اقترح أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني في (شهر مارس سنة ١٩٠٨م) إنقاص جيش الاحتلال في مصر والهند وإفريقية الجنوبية، فأجاب اللورد هلدين وزير الحربية، بأنه فيما تختص بمصر خاضع لرأي وزارة الخارجية التي تعارض في كل إنقاص، وأضاف إلى ذلك احتمال وقوع اختلافات جنسية أو دينية في مصر، مما يستدعي بقاء جيش الاحتلال في مصر.

فلم يفت الفقيد الاحتجاج إلى هذه التصريحات التي تعارض قضية الجلاء، وأرسل على الفور (يوم ٢١ مارس سنة ١٩٠٨م) التلغراف الآتي إلى اللورد هلدين:

«يحتج الحزب الوطني بشدة ضد ما ادعيتموه من إمكان حدوث اختلافات جنسية أو دينية في مصر، ويصرح بأنه لا يخشى أبدًا حدوث أمر من هذا القبيل، وأن الأمة كلها متحدة في طلب الجلاء عن البلاد».

مطالبة الوزراء بالاستقالة
بعد تصريح وزير الخارجية البريطانية

تجددت مسألة (النصائح البريطانية) في عهد السير إلدون جورست المعتمد البريطاني، الذي خلف اللورد كورمر، فسأل أحد أعضاء مجلس العموم وزير الخارجية البريطانية في (شهر إبريل سنة ١٩٠٨م) عن سلطة المستشارين الإنجليز بمصر، وعن مدى ما يبدونه من «النصائح»، فأجابه وزير الخارجية بأنه في حالة

وقوع خلاف بين المستشارين والوزراء يرجع الأمر إلى معتمد الحكومة البريطانية، وهو يطلب التعليمات اللازمة من حكومته.

فكتب الفقيد مقالة طلب فيها من الوزراء الاستقالة من مناصبهم احتجاجًا على هذه التصريحات، وقال في هذا الصدد:

«فبمقتضى هذه الإجابة يكون نظارنا الكرام قد أصبحوا موظفين إنكليزًا تحت سيطرة المستشارين، فيصدرون لهم الأوامر، وما على حضراتهم إلا القيام بتنفيذها مقابل الراتب الذي يتقاضونه في آخر كل شهر. نعم إن هذه الحالة ليست بجديدة؛ بل إنها تقررت بقوة الاحتلال أيام سلخ السودان عن مصر وعدم قبول المرحوم شريف باشا به، وتفضيله الاستقالة على التوقيع على ذلك القرار المشئوم، الذي كانت نتيجته اشتراك إنجلترا مع مصر في امتلاك السودان، هذه الشركة الباطلة التي احتج عليها الحزب الوطني في (١٩ يناير الماضي)، ولكن من عهد المرحوم شريف باشا للآن لم نسمع بأن وزيرًا توقف أو امتنع أو عارض أو أبدى أي ملاحظة على أمر صدر إليه من مستشاره أو من رئيسه الإنكليزي؛ بل الكل راضخون لأوامر مستشاريهم، بفضل الراتب والمحافظة عليه؛ إلا أنَّ هذا التصريح الأخير جدد عهد الاستعباد الذي كان موجودًا ضمنًا بين النظار المصريين والحكومة الإنكليزية وجعله في قوة عقد كتابي واجب التنفيذ، فهل يرضى حضراتهم بهذا القرار الصادر لهم من سماء لوندرة؟ وهل يقبلون أن يكونوا موظفين مصريين اسمًا، تابعين فعلًا للحكومة الإنجليزية التي لها دون غيرها الحق في الفصل فيما عساه أن يقع بينهم وبين مستشاريهم من الخلاف، وهو لم يحصل ولن يحصل ما داموا قابلين تضحية كل إرادة واستقلال شخصي أمام محبة المحافظة على الراتب أو طمعًا في الوصول إلى رياسة مجلس النظار؟ وهل يكون لحضراتهم بعد ذلك اعتبارًا في نظر المصريين؛ بل في نظر أنفسهم بعد هذا التصريح القاتل لكل إرادة شخصية فيهم، والذي جعلهم آلات للاحتلال يحركها كيف يشاء، ألم يحن الوقت الذي تسمع فيه الأمة أن

وزراءها اتفقوا على الاستقالة إن لم يكونوا أحرارًا في دواوينهم؟ إن الأمة قد شعرت بأنها أمة حية وأظهرت هذا الشعور بطرق مختلفة، ولكن يظهر أن هذا الشعور لم يصل إلى كراسي الوزراء؛ بل إنهم على عهد الاستسلام والخنوع للآمر الإنكليزي. ومن الغريب أن بعض هؤلاء النظار يدعي أنه كل شيء في نظارته، وأن مستشاره كالصفر على اليسار، ولا تأثير له، وأن الأمر في نظارته على عكس النظارات الأخرى؛ ولكن ماذا يكون جوابه أمام تصيح السير إدوارد جراي؟ هذا ما ننتظر الرد عليه من المدافعين عنه. إن السبب الوحيد الذي ينتحله النظار للبقاء في دست الوزارة رغمًا عن تجريدهم من كل سلطة، هو أنهم لو استقالوا لوجد من بين المصريين كثيرون غيرهم يقومون مقامهم ويحلون محلهم ويتقاضون الراتب الباهظ الذي يتقاضونه الآن؟ فلماذا يتركون لغيرهم هذا الراتب الضخم وتلك الأبهة العظيمة وذلك الجبروت؟ هل الذي يأتي بعدهم يكون أقدر منهم على حفظ كرامة المنصب وخدمة البلاد؟ إذن فهم أولى بكل ذلك ولو مقتتهم الأمة واعتبرتهم موظفين إنجليز، ينفذون الأوامر التي تصدر إليهم من قصر الدوبارة، هذه حجتهم وهذا دفاعهم عن أنفسهم. فلتتدبر الأمة ولتحكم عليهم حكمها النهائي بما هم أهله».

خطبته بدار التمثيل العربي

(١٧ إبريل سنة ١٩٠٨م)

وهي أول خطبة سياسية جامعة للفقيد عقب ولايته رئاسة الحزب الوطني، ألقاها بدار التمثيل العربي الذي كان معروفًا بمسرح الشيخ سلامة حجازي، بشارع الجنينة البحري، أبان فيها فضل مصطفى كامل وأنصاره في محاربة اليأس وغرس روح الأمل والجهاد في النفوس، وذكر كيف اضطلع برياسة الحزب الوطني وحمل هذا العبء الثقيل، مع علمه بفداحته؛ قال:

«برهن الحزب الوطني على ثباته باجتماعه في رابع يوم وفاة المرحوم وإجماع أعضائه على انتخاب خادمكم هذا؛ لوثوقهم به أكثر من ثقته بنفسه، ووضعوا على كتفيه هذا العبء الثقيل الذي دك قوى سلفه وبرى جسمه حتى قضى في زهرة شبابه، فقبلت مستعينًا بالله وبجميع إخواني أعضاء الحزب الوطني، مضحيًا وقتي وحياتي في سبيل خدمة الوطن وأهله».

وعرج على الدستور وعلى الحركة الدستورية التي أقامها الحزب الوطني في عهد رياسته؛ للمطالبة بالمجلس النيابي، وكانت أهم موضوعات الخطبة، وذكر لمعة من تاريخ النهضات الدستورية في أوربا والشرق، وأشار إلى تصريحات السير إدوارد جراي وزير خارجية إنجلترا بمجلس العموم وقوله: إن الخديوي ملزم بأن يستشير الحكومة الإنجليزية إذا أراد أن يمنح الأمة دستورًا، فاعترض على تدخل الإنكليز في مسألة هي من حقوق الخديوي وقال: «إننا لا نطلب المجلس النيابي من إنجلترا؛ بل نطلبه من حاكم البلاد الشرعي». وقال أيضًا: «إذا كان لا يمكن منحنا المجلس النيابي إلا بعد استشارة إنجلترا وكان قبولها شرطًا واجبًا وضربة لازب، فنحن نعلن جهارًا بأننا نفضل عدم الحصول على الدستور مؤقتًا على أن نأخذه بهذه الصفة التي يكون من ورائها القضاء المبرم على استقلال البلاد الذي ننشده ونسعى وراءه ونضحي للوصول إليه كل مرتخص وغال». ثم نعى على الوزارة القائمة[1] استسلامها للإنجليز، وحذر الخديوي من عواقب سياسة الوفاق التي نشأت في عهد السير إلدون جورست، واستحث الأمة على مناصرة الحزب الوطني في التوقيع على عرائض طلب الدستور، وهي العرائض التي طبعها ووزعها في البلاد، وكانت الحركة على أشدها، ودعا إلى الاتحاد فقال:

«الدواء الوحيد لهذه الأدواء التي لا تعد، والتي تئن منها الأمة وتشتكي، هو الاتحاد، هو التضافر، هو التكاتف على ما فيه الصالح العام، على ما يرقي الأمة أدبيًّا،

(١) وزارة مصطفى فهمي باشا.

على ما ينمي فيه الشعور الوطني الذي ظهرت طلائعه تبشرنا بحسن المستقبل، فلو كنا يدًا واحدة، وقلبًا واحدًا، ونفسًا واحدة في أجسام متعددة، ولو نبذنا التفرق والشقاق والانقسام إلى أحزاب متعددة، لا فارق في الحقيقة بين مبادئنا، لنلنا كل ما نطلبه من دستور ومجلس نيابي، ومراقبة فعلية على تصرفات الحكومة، ولحصلنا على إخراج الإنجليز من بلادنا العزيزة».

وختم خطبته بقوله:

«وآخر كلمة ألقيها على حضراتكم هي أن تطالعوا تاريخ الأمم التي حصلت على استقلالها المسلوب، وأن تمعنوا النظر في الطرق التي اتخذوها للوصول إلى هذه الغاية، أن تقفوا على أحوال بولونيا وفنلاندا وأيرلنده، وتتشبهوا برجالهم وتسيروا على خطواتكم، وأن ينشر القادرون منكم الرسائل والكتب في تاريخ هذه الأمم الحية؛ لتكون ذكرى لغيركم من بني الوطن، فإن الذكرى تنفع المؤمنين».

كانت هذه الخطبة نجاحًا كبيرًا للفقيد، وبرهنت على سعة اطلاعه السياسي وقوة وطنيته، وما أشربت نفسه من روح التضحية والإخلاص في الجهاد. ولعلك تلمح استعداده للتضحية من إشارته إلى أن زعامة الحركة الوطنية (في ذلك الوقت) كانت مصدر العناء والآلام لمن يحمل لواءها، وكيف أنها قضت على حياة سلفه العظيم، ومع ذلك فقد احتمل أعباءها بشجاعة وإقدام.

إسناد رئاسة تحرير اللواء
إلى الشيخ عبد العزيز جاويش

في (منتصف سنة ١٩٠٨م) اختار الفقيد لرئاسة تحرير (اللواء) المرحوم الشيخ عبد العزيز جاويش، وكان قد تعرف به لأول مرة في مؤتمر المستشرقين بمدينة الجزائر سنة (١٩٠٥م)، وعرفه بمصطفى كامل سنة (١٩٠٦م) ببايس، فتمكنت بينهم أواصر الصداقة والميول الوطنية.

فلما رأى أن (اللواء) في حاجة إلى رئيس تحرير كفء لهذه المهمة عرضها على الشيخ عبد العزيز جاويش، وكان وقتئذ مفتشًا بوزارة المعارف فقبلها، وبدأ يكتب في اللواء (يوم ٣ مايو سنة ١٩٠٨)، وافتتح أول مقالة له بقوله:

«بعونك اللّٰهم قد استدبرت حياة زادها الجبن وخور العزيمة، ومطيتها الدهان والتلبيس، في أسواقها النافقة، تشتري نفيسات النفوس بزيوف الفلوس، وتباع الذمم والسرائر، بالابتسام وهز الرءوس، وبيمنك اللّٰهم استقبل فاتحة الحياة الجديدة؛ حياة الصراحة في القول، حياة الجهر بالرأي، حياة الإرشاد العام، حياة الاستماتة في سبيل الدفاع عن البلاد العزيزة، أستقبل هذه الحياة بعد أن قضيت في سابقتها ثماني حجج، بلغت فيها ذلك المنصب، الذي كنت فيه ما بين محسود عليه ومرجو فيه، أستقبل هذه الحياة المحفوفة بالمخاطر، منبريًا في ميدانها، فإما إلى الصدر، وإما إلى القبر، موقنًا بما أعد الله لعباده العالمين المخلصين من الظفر والفتح المبين، عارفًا أن:

الحي لا يموت إلا مرَّة والموت أحلى من حياة مُرَّة

وكيف لا نقدم من أنفسنا قرابين بين أيدي أهرام هذا القطر ونيله؟ أم كيف لا نصرف كل مرتخص وغال في سبيل تحريره، وقطع اليد الغاصبة له جزاء بما كسبت، فلنتمسك بذلك المبدأ الشريف ما حيينا، ولنعتصم به ما بقينا، لنرفع أصواتنا حتى نطرق بها أبواب السماء، فنستنزل المقت والسخط على من دخلوا بلادنا، وقبضوا بأيدي جبروتهم على نواصينا، واستخدموا في سبيل إصابة غرضهم أفراد إذا ما لقوكم قالوا: إنا معكم، {وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا: إنا معكم إنما نحن مستهزئون}، {أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين}.

سيسير اللواء كما كان عليه؛ خادمًا للأمة المصرية، مدافعًا عن الأريكة الخديوية، ما حرصت على مصلحة رعاياها، مجاهدًا الإنجليز ما بقوا في بلادنا، حاثًّا على

الفضيلة والأخلاق الكريمة، داعيًا إلى توحيد عناصر الأمة على اختلاف مللها ونحلها، وتباين مشاربها ولهجاتها، فاللهم أسألك لسانًا ناطقًا بالصواب والحكمة، وقلمًا لا جولة له في ميادين القحة ولا علم له بمعاهد الفحش والسباب، فما أحوج الأمة إلى كلمة حق يستمعونها، وجميل عظة يعونها، وما أضمن الجرائد أن تتضامن وتتعاون على البر والتقوى، وما أخلقها أن تجتمع حتى تكون يدًا واحدة على أعدائها، يحذرونها ويخشون بطشها، وما أحراها أن تعلم أنها بتفرقها وتخاذلها، إنما تشمت عدوًّا مبينًا، وتكمد صديقًا شفيعًا، فأرسل اللّٰهم على قادة هذه الأمة ومرشديها من عندك روحًا يجمع شتيتها، ويوحد كلمتها، ويعصم أقدامها من الزلل، وآراءها من الخطأ والخطل. آمين».

وقد استمر الشيخ جاويش يشغل رئاسة تحرير صحيفة الحزب الوطني حتى (فبراير سنة ١٩١٢م)، إذ هاجر إلى الأستانة، وأسس بها جريدة «الهلال العثماني» وتولى المرحوم أمين بك الرافعي منذ ذلك الحين رئاسة تحرير صحف الحزب الوطني.

الحركة الإجماعية للمطالبة بالدستور

من أجل الأعمال التي قام بها الفقيد عقب ولايته الزعامة الوطنية، توجيه الأمة إلى مطالب الخديوي بالدستور؛ وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء[1] على ما طلبته «الجمعية العمومية» في (شهر مارس سنة ١٩٠٧م) من إنشاء المجلس النيابي؛ إذ جاء في هذا الرد المؤرخ (٩ فبراير سنة ١٩٠٨م) ما يأتي:

(١) كانت الوزارة مؤلفة حينئذ برئاسة مصطفى فهمي باشا وأعضاؤها: حسين فخري باشا، سعد زغلول باشا، أحمد مظلوم باشا، بطرس غالي باشا، إبراهيم فؤاد باشا، محمد العباني باشا.

«ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذي ينتظر من المجالس النيابية؛ ولكنها تشتغل الآن في توسيع اختصاص مجالس المديريات»[١].

فكان هذا الجواب إهانة للأمة، واتهامًا لها بعدم كفايتها للنظام الدستوري، فاعتزم المترجم رد هذه الإهانة يبعث حركة إجماعية من الأمة للمطالبة بالدستور، يتوجه بها إلى الخديوي، وفعلًا أعد الحزب الوطني عرائض لتقديمها إليه بطلب إنشاء المجلس النيابي؛ وهذا نص الطلب[٢].

«مولاي:

إني بكل إخلاص وثقة بميولكم السامية ألتمس من لدنكم أن تمنحوا رعيتكم المخلصة ما منحها أبوكم الكريم إياه في سنة (١٨٨١م) وهو إنشاء مجلس نيابي يكون عونًا لحكومتكم السنية على نشر العلوم والمعارف، ويساعدكم على ترقية البلاد تحقيقًا لميولكم الطاهرة؛ وأنت يا مولاي الأمير، خير من يقدر الدستور قدره؛ لأنك نشأت نشأة عصرية ضاعفت محبتك لرعيتك التي رقيها أجل أمنيتك.

وتفضلوا يا مليكي بأن تعدوني في مقدمة رعاياك المخلصين».

الإمضاء

وطبع الحزب الوطني عشرات الآلاف من هذا الطلب، ووزعها على أعضائه وأنصاره والمصريين كافة في جميع الجهات للتوقيع عليها.

فأقبلت الأمة على هذا المشروع عن طيب خاطر إقبالًا إجماعيًّا، وانهالت عرائض الدستور على الحزب وعلى اللواء من العاصمة والثغور والبنادر والأقاليم، والقرى القريبة والبعيدة، واشترك في توقيعها أعيان البلاد والطبقة الممتازة والمثقفة،

(١) محفوظات الجمعية العمومية لدور إنعقاد سنة (١٩٠٩م) وثيقة رقم ٧.

(٢) «اللواء» عدد (٢٦ فبراير سنة ١٩٠٨م).

والسيدات والآنسات المهذبات، وتبعهم جميع طبقات الأمة، فكان لهذه العرائض دوي هائل في البلاد، وكانت أكبر دعاية للدستور.

وقد سعى الاحتلال لإحباط هذه الحركة؛ إذ سأل أحد أعضاء مجلس العموم السير إدوارد جراي وزير خارجية بريطانيا عما إذا كان للخديوي أن يمنح مصر دستورًا أو مجلسًا نيابيًّا، فأجابه بأنه لا يمنكه ذلك إلا بعد استشارة الحكومة البريطانية، فأسرع الحزب الوطني إلى دحض هذا الجواب، وأرسل احتجاجًا إلى السير إدوارد جراي، قال فيه: «يحتج الحزب الوطني بشدة على ما تخوله إنجلترا لنفسها من الحق غير الشرعي في التدخل بين الأمة وأميرها صاحب السلطة في منح أمته الدستور الذي تكرر طلبه».

واستمر الحزب الوطني يجمع العرائض بطلب المجلس النيابي، إلى أن اكتمل لديه الفوج الأول منها، وعليها (٤٥٠٠٠) توقيع، ومن ثَم قابل الفقيد الخديوي عباس الثاني (يوم السبت ٢٥ إبريل سنة ١٩٠٨م)، وعرض عليه أمر هذه العرائض، فطلب إليه تقديمها إلى رئيس الديوان الخديوي أحمد شفيق باشا، فقدمها إليه في (٢٩ إبريل) بخطاب هذا نصه:

«رئيس ديوان خديوي سعادتلو أفندم حضرتلري:

أتشرف بإحاطة سعادتكم علمًا بأنه عندما تشرفت بمقابلة الجناب العالي الخديوي يوم السبت الماضي عرضت على سموه العمل الذي قام به الحزب الوطني بخصوص طلب مجلس نيابي من سموه، فأمرني -حفظه الله- بتقديم ما جمع للآن من العرائض لسعادتكم لعرضها على أعتابه السنية، فبناء على الأمر السامي أقدم لسعادتكم هذه العرائض في أربعة مجلدات تحتوي علي ستمائة وتسعين عريضة عليها ما يزيد عن أربعين ألف توقيع، وإني سأداوم تقديم كل ما يجمع منها أولًا بأول لسعادتكم، سائلًا المولى عزَّ وجلَّ أن يحفظ الحضرة الفخيمة الخديوية محط آمال

الأمة، وأن يوفقها إلى منح مصر هذا الطلب المقدس الذي برهنت الأمة على رغبتها فيه وشدة احتياجها إليه.

وفي الختام أقدم لسعادتكم أجل تحيات المخلص».

محمد فريد

رئيس الحزب الوطني

وفي أول ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثاني منها، وعليها (١٦٠٠٠) توقيع بخطاب قال فيه:

«سعادتلو أفندم رئيس ديوان عربي وأفرنكي خديوي:

بناء على أمر سمو الجناب العالي الخديوي، سبق قدمنا لسعادتكم في (٢٩ إبريل سنة ١٩٠٨م) عرائض موقعًا عليها من نحو (٤٥ ألف) نفس بطلب المجلس النيابي، والآن أقدم لكم بقية العرائض، وعليها (١٦ ألف) توقيع، ألتمس عرضها على سمو الخديوي المعظم، وأمل الأمة وطيد في أنها تحوز رضاء سموه السامي أفندم».

محمد فريد

رئيس الحزب الوطني

وعلى رغم ما أبدى الخديوي من ارتياح في بداية الأمر إلى تقديم العرائض إليه، فإنه قابل اتساع الحركة بالفتور، ولم يلبث أن تغير موقفه حيالها، ولعل السبب في هذا التحول ما أدركه من أنها أغضبت الاحتلال، فتنكر لها، وبخاصة لتورطه في السياسة المعروفة بسياسة الوفاق.

وزاد في قوة الحركة عودة القانون الأساسي العثماني، وتنفيذ الدستور في تركيا (يولية سنة ١٩٠٨م)، فكان لإعلان النظام الدستوري فيها صدى كبير في مصر؛ إذ كان أكبر دعاية للدستور في مصر والشرق، وقد حنق الإنجليز من اشتداد هذه

الحركة، وحاولوا من جديد إحباطها، فنشر السير إلدون جورست المعتمد البريطاني حديثًا له بجريدة «المقطم» في (أكتوبر سنة ١٩٠٨م)، أراد به تثبيط عزائم المطالبين بالدستور؛ إذ سأله مندوب المقطم: «قال قوم: إن الحوادث التي حدثت في تركيا أخيرًا أثرت في حكومتكم تأثيرًا شديدًا حتى أن حكومتكم أوصتكم حين عودتكم إلى هنا تدخلوا النظام الدستوري إلى القطر المصري» فكان جواب السير جورست: «هذه إشاعة لا أصل لها؛ فإن ما حدث في تركيا ليس له أقل دخل في مسألة استعداد المصريين للحكم الذاتي ومقدار ما بلغوه من هذا الاستعداد».

فسأله المندوب: «هل أفهم من هذا القول أن لا أمل لمصر بالحصور على دستور قريبًا؟».

فأجاب: «إنَّ مصر حاصلة على دستور الآن، وأعني به الدستور الذي يتضمنه قانونها النظامي الصادر في سنة (١٨٨٣م)، فالأمة البريطانية مستعدة كل الاستعداد للسعي مع المصريين في توسيع نطاق هذا الدستور تدريجًا على قدر ما تسمح به درجة ارتقاء الأهالي في العلم والمعرفة، أما إذا كان المقصود من هذه الصيحة في طلب الدستور إنشاء حكومة نيابية بإطلاق المعنى كما هي الحال في إنكلترا وفي بلدان أخرى أوربية، فليس عندي على ذلك إلا جواب واحد؛ وهو أن الشروط اللازمة لإدارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الأن، والتفكير في إدخال تغيير يحدث انقلابًا كهذا الانقلاب ضرب من الحماقة والجنون».

ثم سأله: «إذن حضرتكم لا ترون رأي الذين يحسبون أن الطريقة الوحيدة لإعداد المصريين للحكم الذاتي تقوم بتجربة ذلك فعلًا ولو أدت التجربة إلى فشل مؤقت».

فأجاب: «نعم إني لا أرى رأيًا مؤداه أن تقضي البلاد جيلًا أو جيلين وحكومتها مختلة معتلة تجر البلاء عليها في الداخل، وتفقدها الثقة في الخارج، وأنا واثق أن البلاد تعدل عن هذه التجربة قبل أن تثمر ثمرة؛ لأن إدخال النظامات النيابية إلى البلاد،

قبل أن يجيء أوانها يؤدي لا محالة إلى رد فعل يذهب بآمال الذين يتمنون مثلي قرب اليوم الذي يمكن أن تعطى مصر فيها استقلالها الداخلي».

ثم سأله: «فبماذا تشيرون إذن على الذين يتمنون مجيء ذلك اليوم بأسرع ما يمكن مع حفظ الفوائد المتكسبة الآن؟».

فأجاب: «أشير عليهم أن يثقوا بمقاصد بريطانيا العظمى ونياتها، وأن يعاونونا في المساعي التي نبذلها الآن في السبيل الذي يبتغونه، وأن ينتهزوا كل فرصة ليبرهنوا للأمة البريطانية أن المجالس المحلية ومجالس المديريات التي يراد إنشاؤها تعمل أعمالًا نافعة في البلاد وتساعد الحكومة في إدارة أحكام البلاد طبقًا لحاجات الأهالي ورغائبهم، فذلك أحسن حجة لتوسيع اختصاصات تلك المجالس».

وقد أدرك الفقيد من هذا الحديث المهين أن السير جورست يريد إحباط حركة المطالبة بالدستور، فحمل عليه الحملات الشديدة، وضاعف جهاده لتوسيع نطاق الحركة، وأرسل احتجاجًا برقيًّا إلى السير جورست قال فيه:

«جناب السير إلدون جورست:

يحتج الحزب الوطني بشدة ضد الحديث الذي جرى بين جنابكم ومندوب جريدة المقطم والذي أنكرتم فيه الصفات التي تجعل الأمة المصرية مستعدة للحصول على المجلس النيابي والحكم الذاتي من أميرها.

والحزب الوطني يصرح بأن مصر أكثر استعدادًا وأهلية لحكم نفسها بنفسها من كثير من الأمم الأوربية، وأن مصر ستظل في سبيل حريتها واستقلالها حتى تنالها».

ثم كتب مقالًا في (اللواء) قال فيه:

«عاد السير إلدون جورست من بلاده مزودًا على ما يظهر بتعليمات جديدة، فبعد أن كان ديدنه الصمت وعدم إبداء رأيه مكتفيًا بما يقال عن مصر بمجلس نواب لوندرة، بناء على الأسئلة التي يوجهها بعض النواب إلى السير إدوارد جراي، اتخذ

خطة جديدة وهي محادثة أرباب الجرائد، أو بعبارة أخرى نشر أفكاره في بعض الصحف المنتمية إلى الوكالة البريطانية من زمن بعيد، ويظهر أنه على اتفاق مع السير إدوارد جراي على هذه الخطة الجديدة، بدليل أن ذلك الوزير أجاب بمجلس العموم بنفس المعنى الذي عبر عنه هذا المعتمد في مصر في يوم واحد تقريبًا». إلى أن قال:

«وما القصد من كل هذه التصريحات؟ القصدُ منها على ما أرى ظاهر جلي، وهو التأثير على الحركة القائمة الآن بجميع أنحاء البلاد بخصوص طلب الدستور وتخدير أعصاب الأمة بإدخال اليأس على قلوب المصريين؛ فيقبلون الحالة الحاضرة بدون تذمر أو احتجاج، ويتحملون بالصبر كل ما يصدر من الحكومة الحكام، ويزيدون في التملق إلى أصحاب السلطة والتقرب منهم مهما كلفهم ذلك، وهذه الخطة هي نتيجة سياسة (الوفاق) التي وجهت إليها الأنظار والأفكار في خطبتي التي ألقيتها في ١٧ إبريل الماضي».

إلى أن قال: «إن مثل هذه التصريحات لا تميت الشعور بل تزيده قوة على قوة؛ فإن الأمة متى علمت أن القائمين بهذه الحركة السلبية أجمعوا أمرهم على معاكستها، نبذ بعض أفرادها ما بينهم من النفور أو التحاسد وتركوا الشخصيات واتحدوا قلبًا وقالبًا على المطالبة بحقوق وطنهم، فإن اتحاد الخصوم علينا يرشدنا إلى الواجب نحو بلادنا وأمتنا، وهو أن نكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضًا.

فالواجب علينا أمام هذه التصريحات أن لا ندع اليأس يتسرب إلى قلوبنا، كما لا نترك لتصريحات السير إدوارد جراي منفذًا إلى نفوسنا؛ بل نتبع سبيل الحكمة والسكون الذي اتبعناه للآن.

والواجب على حضرات أعضاء مجلس شورى القوانين أن يقرروا في أول اجتماع لهم طلب الدستور، وأن لا يجتمعوا مرة أخرى إلا إذا حصلوا عليه، فإن وجودهم بهذه الحالة بدون رأي معدود، سمح للسير إدوارد جراي أن يقول بأن بمصر دستورًا، فليبرهنوا على أن هذه الحالة البتراء لا تعتبر دستورًا في نظرهم، وأنهم

يفضلون ترك كراسيهم على أن يشغلوها بلا عمل، حتى لا يقال فيهم: إنهم لا يرغبون في هذه المراكز الاسمية إلا طمعًا في الظهور، وإلا فما داموا ودمنا على هذا الجمود وهذه الاستكانة ولم نغير ما بأنفسنا، فلن يغير الله ما بنا، فقد قال تعالى: {إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم}».

محمد فريد

وصل صدى هذه الحركة إلى مجلس شورى القوانين؛ فاجتمع (يوم السبت ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨م)، وأثيرت مسألة المجلس النيابي في الجلسة، ولكن الأعضاء لم يتفقوا رأيًا على مطالبة الحكومة بإنشائه، وانقسموا إلى فريقين: فريق الأغلبية في جانب تأجيل النظر في الاقتراح إلى الاجتماع التالي، في أول ديسمبر، وفريق الأقلية، وعددهم عشرة فقط، رأوا مطالبة الحكومة فورًا بإنشاء المجلس، وقد أثنى اللواء على هؤلاء العشرة، وسماهم (العشرة الكرام)، وانهالت عليهم تلغرافات التهنئة من مختلف الجهات لشكرهم على موقفهم المشرف.

وساهم الطلبة في هذه الحركة، فأرسل طلبة الحقوق إلى الخديوي في (نوفمبر سنة ١٩٠٨م) لمناسبة عودته إلى العاصمة برقية تهنئة ضمنوها رجاءهم إليه إعلان الدستور ومنح الأمة المجلس النيابي، وحدثت في محطة طنطا مظاهرة وطنية أثناء مرور الخديوي بها في عودته إلى العاصمة، حيث طبع الشباب أوراقًا صغيرة، كتب عليها (تكرموا بمنحنا الدستور)، وأطاروها فوق الرءوس، ووصل الصالون الخديوي جملة منها، واطلع عليها الخديوي؛ فبدا عليه الاستياء، وتظاهر الطلبة في العاصمة حين مرور الركب الخديوي هاتفين له وللدستور، وكانوا ينادون: «الدستور يا أفندينا!».

ولما قرب موعد اجتماع مجلس شورى القوانين ذكَّره اللواء بواجب المطالبة بالدستور، فاجتمع المجلس يوم (أول ديسمبر سنة ١٩٠٨م) وأصدر بإجماع الآراء القرار الآتي:

«أن يطلب من حكومة الجناب العالي إعداد مشروع قانون يمنح الأمة حق الاشتراك الفعلي مع الحكومة في إدارة أمورها الداخلية وتدبير شئونها المحلية، وأن يكون رأيه تقريريًّا في مشروعات القوانين واللوائح التي تطبق على الأهالي، وفي تقرير الضرائب والرسوم بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص المعاهدات الدولية والامتيازات القنصلية والدين العمومي وأحكام قانون لجنة التصفية، ولا على ما كل يتعلق بالأوربيين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام، ولا على وركو الأستانة ولا على كل ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والاتفاقيات، وبعد إعداد هذا القانون يبعث به إلى مجلس شورى القوانين لإبداء رأيه فيه، وهذا عملًا بالمادتين ١٨، ١٩ من القانون النظامي».

لم تسفر هذه الحركة عن إعلان الدستور في ذلك العهد؛ ولكنها غرست في نفوس المصريين تعلقهم بالنظام الدستوري، وكراهيتهم لحكم الاستبداد، فكان لها أثرها في يقظة الشعور الوطني، وارتقاء الأفكار العامة، وتوجه الأمة إلى حقوقها المشروعة في أن تحكم بإرادتها، وتمسكها بالمبدأ الذي صار أساس نظام الحكم في مصر، وهو (الأمة مصدر السلطات)، ولقد حققت الأمة على مدى السنين آمالها في الدستور، وأصبح حقيقة واقعة، ومن العدل والإنصاف أن تعرف الأمة للفقيد فضله في هذا الشأن؛ إذ قام هو وأنصاره وتلاميذه بهذه الحركة الموفقة التي كانت بمثابة الأساس للجهاد المتواصل في سبيل الدستور، وكان الآثر المباشر لها أن سعى الاحتلال إلى تهدئتها بتعديل النظام الشورى الذي كان قائمًا وتوسيعه كما سيجيء بيانه في الفصل الرابع.

الخلاف بين الفقيد والخديوي

سبق القول بأن المترجم تولى زعامة الحركة الوطنية في وقت عصيب؛ إذ ظهرت فيه «سياسة الوفاق»، والآن نتكلم عن منشأ هذه السياسة وماهيتها.

كان عهد اللورد كرومر عهد مشادَّة مستمرة وخلاف دائم بينه وبين الخديوي عباس الثاني، مما فصلناه في كتابنا عن مصطفى كامل، وكان من نتائج هذا الخلاف مناصرة الخديوي للحركة الوطنية، ولم يكن يكتم تأييده لها وإظهار شعوره نحوها، وقد دافع عنها في حديثه لجريدة الطان الفرنسية سنة (١٩٠٧م)، ورد عنها حملات دعاة الاستعمار، إذ قال:

«ولقد أخطأ القائلون: إن المطالب الوطنية أخذت شكل حركة عدائية للأجانب، وحركة تعصب ديني، وإني أنكر ذلك بكل قواي، فإن الشعب المصري طيب بفطرته، نزيه مجدّ، ومعتدل متسامح، ومتى عومل برقة ورعاية يعرف كيف يجيب عن هذه الثقة».

ولكن موقف الخديوي قد تبدل بعد استقالة اللورد كرومر في (إبريل سنة ١٩٠٧م)، وتعيين السير إلدون جورست خلفًا له، وأخذ التفاهم يبدو من الجانبين، وبدأت من ذلك سياسة الوفاق بين الخديوي والاحتلال، وظهر تحول الخديوي إلى هذا التفاهم في حديثه مع المستر ديسي الذي نشرته جريدة الديلي تلغراف في (مايو سنة ١٩٠٧م) قبل وفاة مصطفى كامل بنحو ثمانية أشهر؛ إذ نفى عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال، وذكر اللورد كرومر بالخير، وصرح بأن المعتمد البريطاني لا يستطيع حكم مصر وحده، وأنه مستعد للتعاون معه، وأنه لا فائدة للمصريين من استبدال احتلال باحتلال، وأن الاحتلال البريطاني أفضل من أي احتلال آخر».

ومعنى هذا الحديث في مجموعه أن الخديوي قد جهر بأنه يرغب في إشراك المعتمد البريطاني في حكم البلاد حكمًا مطلقًا، فلم يحجم مصطفى كامل عن انتقاد هذا الحديث انتقادًا حازمًا، رغم صدوره من الرئيس الأعلى للدولة، قال في هذا الصدد:

«مما يجب علينا إعلانه والجهر به أمام الملأ كله، أن كل مصري صادق الوطنية لا يقبل مطلقًا أن يكون حُكم مصر بيد سمو الخديوي بمفرده أو بيد المعتمد البريطاني،

أو بيد الاثنين معًا؛ بل يطلب أن يكون حكم هذا الوطن العزيز بيد النابغين والصادقين من أبنائه، وأن تكون نظامات الحكومة دستورية ونيابية».

وقد استقرت سياسة الوفاق بعد وفاة مصطفى كامل؛ إذ قصد الخديوي إلى لندن (صيف سنة ١٩٠٨م)، بعد أن لبث مدة طويلة لا يقصدها بسبب الجفاء الذي كان بينه وبين الحكومة البريطانية، وكان يصحبه في هذه الزيارة بطرس باشا غالي وزير الخارجية، والذي على يديه وضعت قواعد هذه السياسة، فتم التفاهم بين الخديوي والاحتلال، وعاد إلى مصر متنكرًا للحركة الوطنية، منضمًّا إلى الاحتلال في مقاومتها، وأبدى استياءه من اتساع دعاية الحزب الوطني للدستور، واستمراره في التوقيع على العرائض العامة بطلب المجلس النيابي، لما رأى في هذه الحركة ما يعارض سياسة الوفاق، وأخذ يتنكر للفقيد ذاته، بعد أن كان يتظاهر بارتياحه لانتخابه رئيسًا للحزب الوطني، جاء في مذكرات فريد ما يأتي:

«في يوم انتخابي طلبني الخديوي بالتليفون، فتوجهت إلى سراي عابدين بعد الظهر، فقابلني على الفور، وهنأني بكل لطف، مؤملًا الخير الكثير من وجودي في مركز الرئاسة، ومن عباراته لي هذه الجملة أو ما معناها: إن وجود مثلك على رأس الحركة الوطنية مفيد جدًّا؛ لأنك لست محتاجًا ولا طالبًا للمال، ولأنك من عائلة خدمت البلاد، ووالدك كان مشهورًا بالعفة والصدق والإخلاص، ولا يمكن للإنكليز أن يقولوا عنك بأنك طالب شهرة أو مال أو وظيفة إلخ من هذه العبارات اللطيفة، ثم سألني عن حالة الجرائد، فأخبرته بأنها ستسير بإذن الله وأننا وضعنا نظامًا يساعد على بقائها ثم عرض عليَّ استعداده للمساعدة بالمال، فرفضت حتى لا أكون أسيره وطوع أمره، وانصرفت، رأى الرجل عقب ذلك بأني لست ممن يطيعون أوامره إطاعة عمياء، فأخذ يدس الدسائس لإسقاطي من جهة، ويظهر لي التردد من جهة أخرى»[1].

(١) «مذكرات فريد بك» ص٤.

وجاء في «مذكرات أحمد شفيق باشا» رئيس الديوان الخديوي في ذلك الحين (ج٢، ص١٤٥) عن حوادث سنة (١٩٠٨م) ما يؤيد هذا المعنى؛ إذ قال: «حتى كان (يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨م) حيث عقدت الجمعية العمومية للحزب، فانتخب محمد فريد بك بالإجماع، وطلبه الخديوي فهنَّأه وشجعه على الاستمرار في خطة سلفه منوهًا بحسن مركز عائلته المادي والأدبي، وأنه ليس في حاجة إلى منصب أو مادة، وبهذا سيكون وجوده في رياسة الحزب مفيدًا جدًّا، وقد هنأته بدوري أيضًا».

تغير مسلك الخديوي بعد ذلك بإزاء الحركة الوطنية، فلما أيقن فريد أنه قد تحالف والاحتلال، لم ير بُدًّا من أن يتصدى لمقاومة القوتين معًا، ولم يبال غضبهما ولا تحالفهما، وقد برهن بذلك على قوة إيمانه وشجاعته وثباته، وأخذ يكتب مقالات شديدة بعنوان (ماذا يقولون) عرَّض فيها بالخديوي وسياسته الجديدة، وذكَّره بأحاديثه القديمة في الانتصار للدستور والحركة الوطنية.

كتب المقالة الأولى في لواء (١١ إبريل سنة ١٩٠٨م) قبل سفر الخديوي إلى لندن، قال فيها:

«أظهر «سياسي» ممن تهمهم السياسة المصرية تخوفه من تكرر زيارات السير إلدون جورست لسراي عابدين العامرة، وكتب في هذا الموضوع عبارة في الجورنال دي كير الصادر يوم ٨ الجاري، وحقيقةً قد لوحظ أن السير الدون جورست لا يتأخر عن زيارة الجناب العالي كلما يقصد سموه سراي عابدين، وأن هذه الزيارات تكاد تكون دائمًا في ساعة واحدة وهي الساعة الحادية عشرة صباحًا، وربما استمرت إلى الساعة الأولى بعد الظهر، وزادوا بأنه سافر في هذين اليومين للتريض في أملاك الجانب العالي.

ولقد شغلت هذه الزيارات المتزايدة والغير العادية حضرة «السياسي»، وله الحق في أن يضطرب بسببها لحصولها في وقت يشتغل الرأي العام بمسألة هي أم

المسائل، وتخفق لها قلوب المصريين كافة وقلب كل مخلص لمصر؛ ألا وهي مسألة الحصول على الدستور، وهذه المسألة التي يشتغل الحزب الوطني بها الآن ويجمع الإمضاءات بشأنها على عرائض ستقدم قريبًا للجناب العالي الخديوي، يريد هذا «السياسي» أن يجد علاقة بين الاتفاق الودي الحاصل الآن بين قصر الدوبارة وعابدين وبين جواب السير إدوارد جراي على سؤال المستر كتل بخصوص هذه المسألة الهامة؛ مسألة المجلس النيابي، فقال: إنهم يقولون: إن سمو الخديوي يخشى أن حركة الأفكار الحالية التي عمت البلاد تطفو أمواجها على عرشه السامي، ولذلك رأى من الأحوط أن يكلف الوزارة الإنكليزية بمهمة إيقاف هذا التيار أو تحويله وضبطه، على أنَّ عبارة هذا السياسي الصغيرة التي ملؤها المكر، والتي يريد أن تنكمش في إحدى زوايا الجريدة قد حملت أصحاب العقول الثاقبة على التدقيق في بحث هذه المسألة، كما حملت أصحاب النفوس الشريرة أو الضعيفة على مشاركته في خوفه ووهمه؛ ولكن الذين يرون من الواجب عليهم أن يتذكروا وعود الجناب العالي لا يجدون في «ما يقولون» إلا نفثة سياسي متغيظ من عدم وقوفه على سر ما يدور في مقابلات عابدين من الأحاديث، أو صيحة وطني غيور صادق يحمله إخلاصه على التخوف مما عساه أن يكون من النتائج السلبية لهذا التقرب بين الجناب العالي ووكيل الدولة المحتلة، أو كما تقول الجرائد بين السلطتين الشرعية والغير الشرعية، أما نحن فلا ندع لمثل هذه الأقاويل تأثيرًا على نفوسنا (وأغلب ما يقال كذب)؛ لثقتنا في وطنية سمو الأمير وحبه لهذه الأمة الصادقة الولاء، التي لم تدع فرصة حتى تبرهن على تعلقها بعرشه السامي وعائلته الكريمة التي لمؤسسها المرحوم محمد علي باشا الكبير الفضل العظيم في بعثها من تحت طبقات الجهل السميكة التي كانت تغشاها، وفي إخراجها من الذل والاستعباد اللذين كانت ترسف في أغلالهما أجيالًا طوالًا، هذه العائلة المدينة لها مصر بنهضتها وحياتها الجديدتين والتي سيكون على يديها خلاصها من الاحتلال وحصولها على الحرية المنشودة، نعم لا يخطر على بال مصري أن سمو الخديوي المتربي في وسط الأمم

الحرة وبجانب أكبر إمبراطور دستوري[١] ينخدع بما تزينه له سياسة السير الدون جورست اللينة الملمس، ويضع نفسه فعلًا تحت حماية إنكلترا؛ بل نحن على ثقة تامة بأن قلبه الكبير يتألم بقدر تألم قلوبنا؛ إن لم يكن أكثر، من وجود الاحتلال الأجنبي ببلاده، وتتوق نفسه العالية إلى أن يكون حرًّا في بلاده، يحكمها بصفة أمير دستوري بالاشتراك مع مجلس نيابي عالم بقوته وبالواجب عليه، ولذلك فنحن نلفظ كل «ما يقولون» ونستمر على القول بأن فكرة المجلس النيابي سائرة في طريقها، وليس في استطاعة أحد أن يوقفها».

محمد فريد

ثم أعاد الكرة بلهجة أشد؛ تبعًا لزيادة الصلات بين الخديوي والوكالة البريطانية، فكتب مقالة ثانية في (سبتمبر سنة ١٩٠٨م)، قال فيها:

«كتبت في ١١ إبريل الماضي مقالة بهذا العنوان في جريدة اللواء أظهرت فيها تخوف بعضهم من كثرة تردد المعتمد الإنكليزي على سراي عابدين، ودافعت عن الجناب العالي، مؤكدًا ثقتي بأن لين السير جورست وابتسامه لا يغران العباس، وأنه لا يجب علينا أن نعلق على هذه السياسة الجديدة سياسة التودد أقل أهمية، وكتبت بهذا المعنى في جريدة الإكلير بعددها الصادر في يونية الماضي، وما زال اعتقادي في حكمة خديوينا العباس يجعلني مرتاح البال من هذه الوجهة؛ إلا أن حديثًا بدأ يدخل الشك في بعض القلوب ويحملها على التخوف من سياسة التقرب، ويرون أن نتائج هذه السياسة أخذت تظهر بوادرها خلال هذا الحديث؛ يقولون: إن القصد منه تثبيط همم المطالبين بالدستور من الجناب الخديوي، وتوجيه أنظارنا إلى لوندرة وجعلها كعبة آمالنا، كما صرح بذلك المعتدلون أصدقاء اللجنة البرلمانية الإنكليزية، يقولون: إنَّ الجناب العالي كان يظهر ارتياحه للحركة الوطنية وللقائمين بها؛ بل

(١) يقصد الإمبراطور «فرنسوا جوزيف» إمبراطور النمسا، وكان الخديوي عباس قبل ارتقائه العرش يتلقى العلم في كلية (الترزبانوم) بالنمسا.

يشجعهم أيضًا على تكوين الأحزاب والأندية السياسية لتنظيم الحركة وتوحيد الكلمة ليكون للمطالبة تأثير فعلي ولا تكون مجرد أصوات تذهب في الفضاء بدون أن تترك في النفوس أثرًا يذكر؛ ليعتقد المحتلون أن الأمة كلها مشاركة في الطلب، ويستدلون على ذلك بما صرح به الجناب العالي لمكاتب الطان وباستقباله لمدام آدم والمسيو بيرلوتي وغيرهما ممن قصد مصر من محبيها المشهورين بالدفاع عن حقوقها، إلا أنهم يقولون: إن قصد سموه من ذلك كان محاربة اللورد كرومر شخصيًّا، لا محاربة الاحتلال، ولا تأييد مطالب المصريين، وإن سموه -حفظه الله- كان يقصد إخراج كرومر من مصر، فاستعمل رجال الحركة الوطنية لهذا الغرض، حتى إذا ما حصل عليه وأتى السير جورست واستعمل لطفه ودهاءه مع سموه، كانت الحركة الوطنية قد اشتدت وقويت وسرت فكرة المطالبة بالجلاء والدستور ووصلت إلى كل طبقات الأمة، وأصبح الوقوف أمامها من أصعب الأمور؛ بل من رابع المستحيلات، يقولون: إنه لما أعيد الدستور للدولة العلية زاد أمل المصريين في الحصول على دستورهم وقاموا بتلك المظاهرات السلمية في القاهرة وفي جميع أنحاء القطر، ووصل صداها إلى أوربا والأستانة، ورأى الجناب العالي إجماع الأمة على طلبه وإصرارها على نيله مهما كلفها من المساعي والمجهودات، بل من الأموال والأنفس، فأفهمه بعض رجال بطانته ومن يلتصقون بهم ممن يحول الدستور بينهم وبين أعمالهم المشهورة، أن الإنكليز لا يوافقون على منح الدستور، وأن رجال الحركة الوطنية يحرجون مركز سموه بإلحاحهم، وأنه من الضروري السعي في تثبيط هذه الحركة.

إلا أن نتيجة هذه السياسة، سياسة تخدير أعصاب الأمة، ربما جاءت على عكس ما يتوهمون؛ فإن الحركة كما قلنا شديدة وتيارها قوي جارف، ولا بد من نيل الأمة الدستور، رضيت بطانة الأمير أم لم ترض، يقولون: إن حالة السراي تكاد تشبه الآن حالة «يلدز» أيام عزت العابد وأبي الهدى وغيرهما، فيحول رجالها بين الأمير وبين طلبات الأمة العادلة؛ خوفًا على منافعهم الخصوصية، فليست الأحزاب المخلصة

لسموه هي التي تحرج مركزه؛ بل إن هؤلاء هم الذين يحرجون مركز جنابه بحيلولتهم بين سموه وبين رعيته المخلصة فتعتقد الأمة أن سموه كان يمنيها بالدستور لغاية مخصوصة، ولما نالها قلب لها ظهر المجن».

وختم الفقيد مقالته بقوله: «ولا نقصد الحكومة الإنكليزية مطلقًا، ولو كان نيلنا الدستور معلقًا على طلبه منهم، فخير لنا أن نبقى بلا دستور من أن نناله بالاعتراف بأن للإنجليز حقًّا أو شبه حق في بلادنا، مهما رمونا بالتهور أو التطرف، فلهم دينهم ولنا دين».

سفره إلى أوربا ودفاعه عن القضية الوطنية

قصد فريد إلى أوربا في (مايو سنة ١٩٠٨م) للدفاع عن القضية الوطنية، كما كان يفعل مصطفى كامل، فعرج على فرنسا وإنجلترا وسويسرا، ونشر المقالات والأحاديث في الصحف؛ تعريفًا للرأي العام بالمسألة المصرية، ودفاعًا عنها، وقد برهن بذلك للعالم الأوربي على قوة الحركة الوطنية، وأنها لا تقوم بقيام شخص، ولا تسقط بموته.

والتقى بكثيرٍ من رجال السياسة والقلم في فرنسا، ونشر بينهم الدعاية للحركة الوطنية، وذهب إلى إنجلترا، وشرح لذوي الرأي فيها حقائق المسألة المصرية؛ لكي لا تخدعهم تقارير المعتمد البريطاني.

تمسكه بمبدأ الجلاء

ولم يصرفه ذهابه إلى إنجلترا، واتصاله برجال السياسة فيها، عن التمسك بمبدأ الجلاء؛ بل كان يعلنه في أحاديثه معهم.

سأله المستر كتل العضو بمجلس العموم في حديثٍ له معه: «ماذا يطلب الحزب الوطني من إنجلترا؟». فأجابه على الفور: «نحن لا نطلب شيئًا سوى الجلاء؛ فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال».

وأشار عليه المستر «روبرتسن» العضو بمجلس العموم أيضًا والمستر «بريلسفورد» مدير جريدة الديلي نيوز أن يتنازل عن طلب الجلاء؛ لكي يظفر بمساعدة رجال السياسة في إنجلترا، فرفض هذا الشرط، وقال في هذا الصدد:

«إن هؤلاء الساسة وضعوا لمساعدتهم شرطًا، لا يمكن أن نقبله مطلقًا، اشترطوا لتحقيق رغائبنا أن نمحو من بينها مسألة الجلاء، فنحن إن رضينا بشرطهم هذا فإنما نعترف بهذا العمل العدواني وهو الاحتلال، وهذا محال».

ولخص مطالب مصر في المسائل الآتية:

أولًا: الجلاء عن مصر.

ثانيًا: إنشاء مجلس نواب.

ثالثًا: تأسيس حكومة أهلية محضة.

احتفال الشباب بالفقيد

كان فريد يحمل أينما سار علم الحركة الوطنية والمبادئ الصادقة، فلا غرو أن وجد من الوطنيين تأييدًا وترحيبًا به، وقد احتفل به شباب مصر في البلاد التي مرَّ بها بأوربا، فحين كان بإنجلترا زار (أدنبره)، حيث أقامت له الجمعية الإسلامية مأدبة في (مايو سنة ١٩٠٨م) حضرها اللورد حاكم المدينة، وخطب فيها الدكتور محمد بدر رئيس الجمعية، ثم خطب الفقيد مناديًا «بضرورة الجلاء»، لكي تصبح الأمة المصرية صديقة للأمة الإنجليزية، وتكون معها لا عليها، إذا قامت بينها وبين دولة أخرى حرب عظمى[1]، وعرضت الجمعية عليه رئاسة الشرف لها فقبلها شاكرًا، وأقامت (الجمعية المصرية) بإكسفورد حفلة تكريم له وأقامت جمعية الطلبة المصريين بليون

(١) «مذكرات الفقيد» ص٥.

(يوم ٨ يولية سنة ١٩٠٨م) حفلة شاي ترحيبًا وتكريمًا له على جهوده، وخطب فيها الدكتور محمد عبد السلام الجندي، منوهًا بجهاده وفضله على الحركة الوطنية.

ولما مر بجنيف أقامت (جمعية النيل) حفلة تكريم له، خطب فيها الأمير أفندي العطار ومراد أفندي الحسيني رئيس جمعية مصر بلوزان.

عودته إلى مصر

وعاد إلى مصر في (منتصف يولية سنة ١٩٠٨م) وعلى أنه لم يعلن عن موعد مجيئه، فقد قوبل من الشعب مقابلة حماسية رائعة في الإسكندرية، وسيدي جابر، وفي محطات دمنهور وكفر الزيات، وطنطا، وبنها، ومحطة العاصمة، وأظهرت الأمة في استقبالها إياه دلائل تقديرها لكفاحه، وإعجابها بجهوده المتواصلة في مصر وأوربا.

قضية الكاملين

محاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش

(يولية-أغسطس سنة ١٩٠٨م)

أقامت النيابة الدعوى العمومية على الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس تحرير اللواء، بتهمة إهانة وزارة الحربية، ونشر أخبار مثيرة للخواطر عن حادثة عرفت بحادثة (الكاملين)، وخلاصتها أنه وقعت في بلدة الكاملين ثورة برئاسة زعيم يدعى الشيخ عبد القادر، فجردت عليها الحكومة قوة من الجيش، نكلت بالثائرين، وقتلت عددًا كبيرًا منهم، وقبضت على زعيم الثورة وكثير من أتباعه، وقدمتهم للمحاكمة أمام المحكمة المدنية الكبرى طبقًا لنظام العقوبات في السودان، واستمرت المحكمة منعقدة من (يوم ١٩ مايو سنة ١٩٠٨ إلى ٢٣ منه)، وفي اليوم المذكور أصدرت حكمها على اثني عشر شخصًا منهم الزعيم عبد القادر بالإعدام، وعلى ثمانية بالسجن المؤبد، ومصادرة أملاكهم، ولما عرض الحكم على حاكم السودان العام، استبدل بحكم الإعدام السجن المؤبد، مع مصادرة أملاك المحكوم عليهم، وقد

ترامت أنباء الحادثة والمحاكمة إلى مصر، وتضاربت فيها الروايات، وأمسكت الحكومة بادئ الأمر عن نشر أنبائها، فنشر اللواء في عدد (٢٨ مايو سنة ١٩٠٨م) النبأ الذي ورده عنها تحت عنوان (دنشواي أخرى في السودان - ٧٠ مشنوقًا و١٣ سجينًا)، وذكر أنه حكم بالإعدام على سبعين رجلًا وبالسجن على ثلاثة عشر، وأنه أعدم من المحكوم عليهم أربعون شخصًا، وقد صححت وزارة الحربية تفاصيل الخبر، ونشرت الصحف ومنها اللواء بلاغ الوزارة، وفي (٣١ مايو) نشر اللواء مقالة تحت عنوان (الحكم على أتباع الزعيم عبد القادر) أظهر فيها الشك في بلاغ وزارة الحربية، وقال: إن عدد المحكوم عليهم بالإعدام يزيد عن اثني عشر شخصًا. فعدَّت الحكومة هذه المقالة إهانة لوزارة الحربية، كما عدَّت المقالة الأولى إذاعة لأخبار كاذبة يترتب عليها تكدير السلم العام، وأقامت النيابة الدعوى العمومية على الشيخ جاويش لمحاكمته عن التهمتين، وقد نظرت القضية في (شهر يولية سنة ١٩٠٨م) أمام محكمة عابدين الجزئية برياسة المرحوم محمد بك السبكي قاضي المحكمة، وجلس في كرسي النيابة عطية بك حسني رئيس نيابة مصر، وكانت القضية من القضايا السياسية الهامة في ذلك العهد، وتولى الدفاع فيها عن الشيخ جاويش الأساتذة أحمد بك لطفي وإسماعيل شيمي بك ومحمود بك فهمي حسين. وبعد أن سمعت الحكومة مرافعة النيابة ودفاع المحامين، أجَّلت إصدار الحكم أسبوعًا لـ(يوم ٤ أغسطس سنة ١٩٠٨م)، وفيه قضت ببراءة الشيخ جاويش من تهمة نشر الخبر الكاذب، ومعاقبته بغرامة عشرين جنيهًا عن تهمة إهانة وزارة الحربية، فاستأنف الحكم، كما استأنفته النيابة لقلة العقوبة، ونظرت القضية يوم (٣٠ أغسطس) أمام محكمة الجنح المستأنفة، وكانت مؤلفة برياسة محمود رشاد بك رئيس محكمة مصر، وعضوية محمد عبد اللطيف بك وزكي أبو السعود بك القاضيين؛ فقضت ببراءة الشيخ عبد العزيز جاويش من التهمتين، فكان لهذا الحكم دوي استحسان كبير، وانهالت على اللواء تلغرافات التهنئة ورسائل الإعجاب بعدل

القضاء، وكانت هذه القضية فوزًا كبيرًا للحركة الوطنية، وجاء الحكم فيها ضربة شديدة أصابت هيبة الوزارة.

خطبة الفقيد بالإسكندرية

(١٥ أغسطس سنة ١٩٠٨م)

ألقى الفقيد بمسرح زيزينيا بالإسكندرية (مساء يوم السبت ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٨م) خطبة جامعة عن الحالة السياسية في البلاد، كان الإقبال على سماعها عظيمًا؛ إذ بلغ عدد الحاضرين في مكان الاجتماع وعلى جانبيه وفي الطرق المؤدية إليه نحو عشرة آلاف شخص، وقد بدأ خطبته بتهنئة الأمة العثمانية على إعلان الدستور، ودعا الأمة المصرية إلى مضاعفة جهودها لنيل دستورها، وعرج على الحركة الوطنية في مصر، ونادى بالتمسك بالجلاء، واستنكر ما كانت الأحزاب الأخرى تدعو إليه من توجيه طلبات الإصلاح إلى الحكومة البريطانية، والتنازل عن الجلاء، وطعن على وفد من المعتدلين ذهبوا إلى لندن لهذا الغرض في صيف ذلك العام. قال في هذا الصدد ما يأتي:

«يقول لنا خصومنا السياسيون كيف نطلب الجلاء من أمة عزيزة الجانب، كثيرة الجيوش والأساطيل، إن هذا المطلب يعد تهورًا -بل جنونًا- إذا لم يكن لنا أساطيل تعادل الأساطيل الإنكليزية وجيوش تضارع جيوشها؛ أي أننا لا نطلب الجلاء أبد الآبدين؛ حيث إنه من الجنون الحقيقي أن نعتقد بأن مصر يكون لها يومًا من الأيام هذه القوة الهائلة، فكأنهم يقولون للمصريين: اقبلوا الاحتلال شاكرين، وامتثلوا لحكم القوة صاغرين، فإن الحق في جانبها دائمًا، ولذلك ترك بعضهم المطالبة بالجلاء، وسموا هذا التحول اعتدالًا في المبدأ، وما هو إلا خيانة كبرى للوطن وبنيه، وأخذوا من ثمَّ في تولية وجوههم شطر لوندرة عاصمة الإنكليز، لطلب بعض الإصلاحات البسيطة، تعميةً على الرأي العام وتضليلًا له، واغترارًا بوعود بعض أعضاء مجلس النواب الإنكليزي الذين ألفوا ما سموه (اللجنة البرلمانية المصرية)

لمساعدة هؤلاء المعتدلين على الإصلاح الداخلي، بشرط عدم التعرض للاحتلال بكلمة، وقد كثر توجيه الأسئلة من هؤلاء الأعضاء إلى وزير الخارجية الإنكليزية عن شئون مصر الداخلية، كأن مصر أصبحت مستعمرة إنكليزية تسأل حكومة إنجلترا عن إدارتها! واستبشر بعض البسطاء خيرًا بهذا الاهتمام الظاهري، الذي من ظاهره الرحمة ومن باطنه العذاب، ونسوا الأمر الأساسي الذي لا يجوز أن يكون لنا مطلب غيره من الإنجليز، ألا وهو الجلاء العاجل.

ثم ترقت هذه الفكرة المضرة؛ فكرة السكوت عن الجلاء وعدم المطالبة به تصريحًا، حتى أن بعض الأحزاب لم يذكره في برنامجه، بل اكتفي بالتذكير بالوعود، فإذا ما اعترض عليه قال: إن الجلاء من ضمن هاتيك الوعود التي يطلب الوفاء بها، وإذا لامه أصدقاؤه الإنكليز قال: إني لا أطلب الجلاء؛ بل وضعت هذه الجملة المبهمة حتى لا يرميني المصريون بالخيانة، فهكذا السياسة وهكذا الدهاء.

بعد ذلك ظهرت فكرة إرسال الوفود إلى لوندرة، لا لطلب الجلاء أو الاحتجاج على دوام الاحتلال؛ بل لاستعمال الاستعطاف والخنوع في طلب بعض إصلاحات داخلية محضة كالتي نطلبها يوميًّا على صفحات الجرائد، فدُبرت هذه الوفود بالطريقة التي علمها العموم، أي بالاتفاق بين أعضاء اللجنة البرلمانية وأصدقائهم هنا، وبقي الأمر مخفيًّا حتى لا تنتقده الجرائد بما يستحق إلا قبل سفر الوفد بيومين؛ إذ دعي أصحاب الجرائد في (يوم ١١ يولية سنة ١٩٠٨م) للاجتماع في إحدى قاعات الكونتنتال في ١٢ منه، وكان السفر مقررًا من قبل في ١٣ منه، مع أنه مما لا شك فيه أن هذا الوفد كان أمره مقررًا من قبل، وكنت قد سمعت عنه بباريس من بعض إخواننا المصريين الواقفين على دخائل الأمور، وسررت جدًّا لما علمت أن أغلب من عرضت عليهم هذه المهمة رفضوا قبولها، وكان مخبري يؤمل أن الوفد لا يتألف، ولكن بمجرد أن وطئت قدمي أرض الإسكندرية في صبيحة ١٤ يولية علمت بأن المساعي التي بذلت في هذا السبيل قد نجحت، وأن الوفد قد سافر، ثم

قرأت الخطابة التي ألقاها رئيسهم وفيها برنامجهم، فألفيتها كما كنت أخشى؛ أي خالية من المطالبة بالجلاء، لا تحتوي كلمة ما على الاحتلال، وأن جميع طلباته مقصورة على بعض إصلاحات داخلية، وعلى طلب المجلس النيابي بطريقة تدريجية، وبها شيء يسير عن طلب قيام إنجلترا بعهودها، فكتبت ما أعتقده فيه وما علمته عنه وعن كيفية تدبيره في مقاله نشرت في لواء (يوم السبت ١٨ يولية الماضي)، إلا أن بعضهم اعترض عليَّ بأن الوفد سيعمل عملًا ما قمت بشيء منه بلوندرة، وما كان يعمله المرحوم مصطفى باشا كامل؛ ولكن نسي هؤلاء المعترضون أني لم أقصد الحكومة الإنجليزية، ولم أطلب من الأمة الإنجليزية إلا الجلاء، كما يشهد بذلك حديثي مع المستر كتل العضو الأيرلندي بمجلس النواب الذي نشر في جريدة (فريمانس) وإن تكلمت عن الإصلاح في بعض الجرائد فليس في صيغة الطلب أو الالتماس؛ بل لشرح أماني المصريين واحتياجاتهم، كما رأيتم في المقالة التي نشرتها في الديلي نيوز في ٢١ الماضي، ونشرت ترجمتها في اللواء. أما هذا الوفد فلم يذكر الجلاء، بل أهملوا التذكر بوفاء العهود، واقتصروا على طلب ما يختص بالتعليم «من تلك الأمة العادلة التي لها الرقابة العليا على مصر».

كيف يجوز لمصري أن يقول بهذه الرقابة أو يعترف بها، ويقبل أن يرمي أمته بالقصور وعدم الصلاحية لإدارة شئونها بنفسها، وكيف يجوز لمصري أن يسكت عن الاحتلال وعن طلب الجلاء، ولا يجعله في مقدمة أمانيه التي يجهر بهما صباح مساء، أو كلمته التي يسبح بها في الغدو والآصال؟ نعم هي الكلمة التي يجب على الأمهات تلقينها لأولادهم قبل الفطام، فينطقون بها وقتما يقولون: أماه. نعم يجب عليهنَّ تعليمهم النطق بهذه الكلمة التي معناها خلاص أمهم الحقيقية، وهي مصر، من ربقة كل احتلال أجنبي.

ولذلك أعلن هنا أننا براء من كل شخص أو جماعة يقولون بغير الجلاء أو يرضون بالاحتلال، أو يسكتون عنه مرضاة لجماعة من مجلس النواب الإنجليز

يغررون بنا ويوهموننا بالمساعدة على نيل الاصلاح، إن نحن قبلنا الاحتلال أو سكتنا عنه.

كيف نقبل الاشتراك في العمل مع قومٍ هذا مبدأهم؟! وتلك غايتهم، وأي إصلاح يرجى ممن يسعى لابتلاع بلادنا بطريقة قانونية، بعد أن احتلها بطريقة غير شرعية؟ وكيف نساعد المغتصب على تأييد اغتصابه، أو على إعطاء هذا الاغتصاب الشكل القانوني الذي لم يحصل عليه للآن؟ إن كل ما طلبه هذا الوفد سنحصل عليه في وقت قريب، حينما يرد إلينا الدستور الذي لا نطلبه إلا من الخديوي المعظم، فلتكن كل قوانا وكل مساعينا موجهة إلى نيل هذا الدستور الذي أصبح على الأبواب».

ثم دعا الفقيد إلى تدعيم وحدة الأمة، وتوطيد روابط الإخاء بين المسلمين والأقباط، وختم خطبته بقوله: «اطلبوا الدستور من الجناب العالي الخديوي، قدِّموا العرائض بهذا المطلب الجليل الذي لا قوام لنا إلا بعد نيله، وانبذوا الشقاق والاختلاف الديني، وكونوا جميعًا إخوانًا أبناء وطن واحد؛ أي كونوا مصريين قبل كل شيء».

وقد قوبلت هذه الخطبة بالاستحسان العام والتصفيق المستمر من الحاضرين في معظم مواضعها، وكانت أكبر دعاية للجلاء والدستور.

خطبته بالقاهرة لمناسبة ذكرى احتلال العاصمة

(١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٨م)

وألقى بالقاهرة في مسرح عباس (سينما الكوزمو الآن) خطبة أخرى (يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٨م) لمناسبة ذكرى (١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢م) الذي دخل فيه الإنكليز عاصمة البلاد عقب هزيمة (التل الكبير)[١]، وأراد بإلقائها في هذا اليوم أن

(١) راجع في وصفها كتابنا «الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي» ص٤٤٨ وما بعدها، (طبعة سابقة).

تكون بمثابة احتجاج قوي رائع على الاحتلال البريطاني وإعلان عدم مشروعيته، وقد غص المكان بالألوف من الوطنيين، وبُدئ الاجتماع بعزف السلام الخديوي، ثم عزفت الموسيقى نشيد الحزب الوطني لأول مرة، فاشتدت حماسة الحاصرين، وألقى الفقيد خطبته، بدأها بالتنويه بأن هذا الاجتماع أقيم لمناسبة مرور ستة وعشرين عامًا على دخول الإنجليز مصر، وقال: «إنَّ الأمم تحتفل بحريتها واستقلالها ونحن نندب حظنا ونبكي استقلالنا». وبعد أن ذكر احتفالات الأمم بأعياد استقلالها، عرج على الذكريات الأليمة في تاريخ مصر بعد الاحتلال، ثم دعا إلى التمسك بالجلاء، وحمل على سياسة الأحزاب التي كانت تدعو إلى التهاون في أمر الجلاء والاكتفاء بمطالبة الاحتلال بالإصلاحات الداخلية، وأبان خطر هذه السياسة، قال:

«فمتى نحتفل يا قوم بالجلاء ونصبح أحرارًا حقيقة في بلاد حرة؟ يكون ذلك إذا فهمنا المهمة التي انتحلها الإنجليز لأنفسهم وأثبتنا بأنها انتهت من زمان بعيد، كما اعترف بذلك المستر جلادستون في كتابه الذي أرسله إلى المرحوم مصطفى كامل باشا في سنة (١٨٩٥م) حيث قال: إنَّ زمن الاحتلال قد فات منذ سنين.

من بعد أن قال هذا القول القاطع، يوجد من بيننا من قول عكس ذلك، وبأنه من التطرف والهوس أن نطلب الجلاء قبل أن تصبح الأمة كلها علماء، وأنه ما دامت الأمة غير متعلمة كالأمة السويسرية أو الفرنسية مثلًا فلا بد من وجود مشرف علينا!

من بعد أن قال جلادستون هذا القول القاطع، يوجد من بيننا من يقول بمسالمة الإنكليز وطلب المعونة منهم على إدخال الإصلاحات اللازمة، حتى نضارعهم علمًا وقوة، ولا بأس علينا لو سكتنا عن طلب الجلاء مؤقتًا كي ننال هذه المساعدة التي لا قوام لنا بدونها على ما يقولون، وعلى هذه القاعدة المشئومة سار بعضهم؛ ولكنه لم ينل إلا الخذلان، ولم يتبعهم أحد فعادوا خاسرين. ما هو هذا الإصلاح الذي يرجى

أن يساعدنا الغاصبون على الحصول عليه؟ أهو تعليم الأمة، وقد قال السير جورست في تقريره عن سنة (١٩٠٧م): إن الأمة لم تستعد بعد لأن يجعل التعليم الابتدائي فيها عامًّا مجانيًّا».

الشجاعة الأدبية

ثم دعا إلى الشجاعة الأدبية والجهر بالحق، ومحاسبة الكبراء والعظماء على أخطائهم، وانتقد سياسة المجاملة في الحق، قال:

«إن من أسباب تأخرنا السياسي المحاباة والمجاملة في المعاملات السياسية وغيرها، فإن أخطأ أمامنا كبير حسبنا من عدم اللياقة وقلة الأدب أن ننبهه إلى خطئه، وإذا سألنا حاكم أو عظيم عن رأينا في أمر اجتهدنا في جعل الجواب أقرب إلى ما يعتقده هو، لا إلى ما يعتقده المسئول، وهو نقص في تربيتنا السياسية وأخلاقنا القومية، فيجب على كل منا أن لا يحابي في الجواب، أو يخفي فكره السياسي إن سئل عنه؛ بل يجب أن نحتج على كل كلمة نسمعها مخالفة لرأينا، ونناقش قائلها بالتي هي أحسن، نعم يجب على كل إنسان ذي فكر ورأي أن لا يجامل أو يحابي فيما يقدح في عقيدته السياسية، بل يدافع عنها ما استطاع، وإني أول من يقبل هذا المبدأ الشريف، وأطلب من حضراتكم إظهار نفوركم مني لو أتيت في خطاباتي أو كتاباتي ما يخالف مبادئ حزبنا؛ بل يجب عليكم في مثل هذه الحالة أن تسكتوني بل تنزلوني عن منصة الخطابة. يا قوم إياكم والمحاباة في الحق، يا قوم إياكم والمجاملة في الوطنية، فهذه علامات على ضعف الأخلاق، ذلك الضعف -بل ذلك الداء الدفين- الذي يجب علينا محاربته بكل قوانا».

العلم والوطنية

وحمل على فكرة من كانوا يقولون: إن العالم يجب أن يكون بعيداً عن السياسة، وهم يقصدون الدعاية ضد الوطنية، قال:

«يقولون دائمًا: إن السياسة والعلم لا يجتمعان، وإن السياسة يجب أن تحرم على رجال العلم، كأن العلماء أو المشتغلين بالعلم يلزم أن يكونوا على الرأي القائل: «بأن لا وطن ولا وطنية» فلا يهتمون بشئون بلادهم، ويكون سواء لديهم إن كانت مستقلة أو خاضعة لسلطة أجنبية، وهو قول لا يصدر عن عاقل يعرف للوطنية اسمًا.

تعرفون كلكم من هو (باستور) ذلك العالم الفرنسي الذي اكتشف مكروب الكلب، واكتشف علاجه، وقضى حياته في خدمة علم المكروب حتى أوصله إلى هذه الدرجة، طبقت شهرته الآفاق، وأهداه الملوك أكبر وساماتهم، ومن بينهم إمبراطور الألمان، فرفض نيشان هذا الإمبراطور العظيم لأنه عدو بلاده وقاهر أمته والمحتلة جنوده للألزاس وقسم عظيم من اللورين، فكتب إليه الإمبراطور أنه أهداه نيشانه بصفته عالمًا والعلم لا وطن له، فأجابه هذا العالم الكبير بهذه العبارة: «نعم إن العلم لا وطن له؛ ولكن للعالم وطنًا». وأصر على الرفض والإباء. يا قوم انظروا إلى ما فعله هؤلاء العظماء، وما يفعله بعض أكابرنا أصحاب الألقاب الضخمة، فإنهم يتحلون بحمل النياشين الإنكليزية، ويقبلون أن يلقبون بلقب (سير) الممنوح لهم من الغاصب لبلادهم، فمتى وجد من بيننا من يرفض النياشين والألقاب الإنجليزية نتأكد أننا أصبحنا في عداد الأمم الحية».

ثم تكلم عن إفساد الاحتلال للإدارة والجيش، قال:

«هل يرجى إصلاح من الإنجليز، وهم الذين أفسدوا نظام الإدارة وأتوا إلينا بشبان من بلادهم لا يعلمون شيئًا من أخلاق الأمة المصرية ولا عوائدها، وقيدوا

المديرين حتى في أصغر الأمور، فاختل الأمن وزادت الجنايات بزيادة استخفاف الأهالي بسلطة الحكومة، وعدم مساعدتهم لها على إظهار حقيقة الوقائع الجنائية..

الاحتلال والجيش

هل يرجى منهم إصلاح، بعد أن أصبحت البلاد بلا جيش مصري يحمي ذمارها، أو يدافع عند كل طارئ، حتى نكون دائمًا مفتقرين إلى حماية الجنود الإنكليزية. الجيش المصري لا يزيد عن عشرة آلاف جندي، كثير منهم من السودانيين، وهو مشتت في أنحاء السودان كتائب صغيرة، وبين كل كتيبة وأخرى مئات من الأميال، بحيث يصعب جمعه لقمع ثورة صغيرة، كما حصل في حادثة الكاملين.

ماذا أقول؟ كيف يرجى إصلاح من سالب استقلالنا؟! كيف ترجى مساعدة غاصب في ابتلاع بلادنا؟ يا قوم لا نغش أنفسنا، نحن لا نسعد إلا إذ اتحدنا ونبذنا الاختلافات، وتركنا الشخصيات وراء ظهورنا، وصرنا حزبًا واحدًا يشد بعضه بعضًا، ويد الله مع الجماعة».

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال، واقترح على الحاضرين إرسال تلغراف بهذا المعنى إلى السير إدوارد جراي وزير خارجية بريطانيا، وهذا نصه:

«إنَّ الحزب الوطني يحتج على الاحتلال وعلى دعوى إنجلترا بأن مهمتها إصلاح القطر المصري، ويطلب منها الجلاء لانتهاء مهمتها من سنين». فوافقوا عليه بالإجماع، وهتفوا بحياة مصر والاستقلال.

إضراب عمال اللواء وتطوع الشباب في إصداره

بعث الفقيد بجهاده المتواصل روح الإخلاص والحماسة في نفوس الشباب، وغرس في قلوبهم مبدأ الوطنية الصادقة وإنكار الذات، وقد تألف منهم جنود للوطن متطوعون لكل خدمة عامة، وظهر تطوعهم للعمل في اللواء حين وقع إضراب عماله في (نوفمبر سنة ١٩٠٨م)؛ فقد أضرب هؤلاء لأسباب شخصية، لا تمت إلى الحق في شيء، وإنما حرضهم على ذلك بعض خصوم الحركة الوطنية، وقد هددوا بتعطيل الجريدة ومنع إصدارها حتى تجاب مطالبهم، فما أن علم الشباب من طلبة المدارس العليا بنبأ هذا الإضراب حتى هرعوا متطوعين للعمل بدلًا من العمال المضربين، واشتغلوا في صف حروف الجريدة، فلم يقف صدورها يومًا واحدًا، وبذلك أذعن العمال وعادوا للعمل خاضعين.

مظاهرة طلبة الحقوق

يوم عرض الجيش الإنجليزي

(٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨م)

اعتاد الإنجليز منذ الاحتلال أن يحتفلوا بعيد مولد الملكة فيكتوريا، ثم بعيد الملك إدوارد السابع، وذلك بعرض الجيش البريطاني في ميدان عابدين، وكان اللورد كرومر يرأس هذا العرض، ثم خلفه في ذلك السير إلدون جورست، ولم يكن الخديوي عباس يحضر هذه الحفلات؛ ولكنه بدأ يحضرها لأول مرة في عيد ميلاد الملك إدوارد السابع (يوم ٩ نوفمير سنة ١٩٠٤م)، ووقف تحت العلم البريطاني في ميدان عابدين إلى جانب اللورد كرومر، وشهد العرض حتى نهايته، وقد انتقد الوطنيون هذا الموقف انتقادًا شديدًا، مما اضطر «المعية»[1] إلى إصدار بلاغ رسمي

(١) حاشية الخديوي.

نسبت فيه حضور الخديوي إلى المصادفة[١]؛ ولكن الخديوي حضر الاحتفال في العام التالي (نوفمبر سنة ١٩٠٥م)، فانتقد المرحوم مصطفى كامل هذا الموقف في اللواء[٢]، ثم وقعت حادثة دنشواي في (يونية سنة ١٩٠٦م)، وجاء على أثرها فوز الحركة الوطنية واشتداد السخط على الاحتلال، فعدل الخديوي عن حضور العرض في (نوفمبر سنة ١٩٠٦، ونوفمبر سنة ١٩٠٧م)، فلما جاء (نوفمبر سنة ١٩٠٨م) كانت «سياسة الوفاق» قد ظهرت بوادرها، فخشي المترجم أن يعود الخديوي إلى حضور العرض والوقوف تحت الراية البريطانية، فنبهه إلى الامتناع عن حضور الاحتفال، وكتب (اللواء) (يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٨م) في هذا الصدد ما يأتي:

«إنا نؤمل أن يجري الأمير على خطته في العامين الفائتين، وإذا أراد فليشرف على الاستعراض من القصر كما كان يفعل المرحوم توفيق باشا، وليثق سمو أميرنا المحبوب أنا نغار على كرامته أشد الغيرة، ولذلك نكره له أشد الكراهية أن يقف تحت الراية الإنجليزية، وليذكر سموه كم لقينا من أمة هذه الراية، وليذكر اتفاق الموظفين الإنجليز على عدم الاشتراك في العيد المئيني لجده محمد علي، ثم إذا شاء فليذكر حادثة الحدود، ثم ليذكر دنشواي وما نابنا فيها من الآلام القلبية، ثم إذا استزاد فليذكر موقف اللورد كرومر في خطبة الوداع، وكم عرَّض بسموه تعرضًا شنيعًا وتهدد بلاده بالاحتلال الدائم. على أنا نميل أخيرًا إلى تصديق ما روته جريدة الإيجبت من أن سموه وحضرات النظار (الذين تقرر اجتماعهم في ذلك اليوم) سيقتصرون على الإشراف على الاستعراض دون النزول إلى الميدان. وإذا كان هذا صحيحًا كان واجبًا على المعية أن تعلنه لكي تطمئن تلك القلوب التي لا تدري ماذا يأتي به الغد».

---

(١) راجع تفصيل ذلك في كتابنا «مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية» ص١٨٥ (من الطبعة الأولى) وبالطبعات التالية.

(٢)راجع تفصيل ذلك في كتابنا «مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية» ص ١٨٥ (من الطبعة الأولى) وبالطبعات التالية .

وقد كان ما طلبه «اللواء»، واكتفى الخديوي بالإشراف على العرض (يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨م) من شرفة قصر عابدين. وحدثت في هذا اليوم مظاهرة وطنية لم يسبق لها مثيل في الاحتفالات السابقة؛ ذلك أن مدرسة الحقوق كانت ملاصقة للقصر (مكان قشلاق الحرس الجمهوري الآن)، فأجمع طلبتها على الاجتماع في ذلك اليوم بفناء المدرسة المطل على الميدان، والمقابل لشرفة القصر؛ فلما ابتدأ العرض وأخذ الجيش البريطاني يتحرك، هتف الطلبة جميعًا (يعيش الخديوي! يعيش الاستقلال!). وما كاد هذا النداء يصل إلى أسماع الجمهور الذي كان يشاهد العرض، حتى فيهم فعل السحر، وهتفوا مثله، ثم استمر طلبة الحقوق في هتافهم عاليًا، وكرروه مرارًا، حتى غلب على هتاف الجنود، وأضاع هيبة الاحتفال، فكان لهذه المظاهرة الرائعة أثر كبير في النفوس؛ إذ كانت الأولى في نوعها؛ وأعجب الرأي العام بشجاعة طلبة الحقوق الذين لم يهابوا صليل السيوف.

ولا مظاهرة الرهبة التي كانت ماثلة في العرض العسكري، وانهالت تلغرافات الإعجاب بهذه المظاهرة الرهيبة، وحنق الإنجليز على هذا الحادث الذي عكر صفو الاحتفال فتحدثوا في نقل المدرسة من مكانها إلى مكان آخر؛ وتردد صدى هذه المظاهرة في الخارج، فنشرت جريدة «الطان» الباريسية نبأ برقيًّا عنها نشر في عدد (١٠ نوفمبر) قالت فيه:

«إن طلبة مدرسة الحقوق الخديوية انتهزوا فرصة استعراض الجيش الإنجليزي في عيد ميلاد ملكهم وقاموا بمظاهرة وطنية كبرى؛ إذ صاحوا مرات متوالية (ليحيى الاستقلال)، وأجابهم بنفس الهتاف من كان في الخارج من المصريين».

وتجددت هذه المظاهرة من طلبة الحقوق ومن الجمهور في ميدان عابدين (يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩م)، إذ وقف الطلبة في فناء المدرسة، ولما استقر السير إلدون جورست المعتمد البريطاني في مكانه بالميدان ورفع العلم البريطاني إيذانًا بابتداء العرض، هتفوا جميعًا: (ليحيى الاستقلال! لتحيى الحرية!) بالعربية والفرنسية،

وكرروا هذا النداء ثلاثًا. وقبل انتهاء الاحتفال صاح الجنود الإنجليز (ليحيى الملك!)، فأجابتهم الأهالي الذين كانوا موجودين بالميدان (ليحيى الاستقلال!) ثلاثًا، فكان لهذا الهتاف دوي هائل اخترق الفضاء، وأعاد إلى الأذهان ذكرى مظاهرة العام السابق.

استقالة وزارة مصطفى فهمي باشا
وتأليف وزارة بطرس باشا غالي

(نوفمبر سنة ١٩٠٨م)

طال العهد بوزارة مصطفى فهمي باشا؛ إذ كانت تتولى الحكم من (نوفمبر سنة ١٨٩٥م)، وهي وزارة الاستسلام والولاء المطلق للاحتلال البريطاني[١].

وقد أدرك الاحتلال -وبخاصة بعد استقالة اللورد كرومر- ضرورة إحداث تغيير في الوزارة، لكي تتألف وزارة جديدة قد لا تتهم بأنها صنيعة الاحتلال، ولكنها في الواقع تنفذ سياسته في محاربة الحركة الوطنية، فتتحمل بعض التبعة في هذه الخطة، وتوزع المسئوليات بينها وبين الاحتلال، فلا يتجه السخط إلى الاحتلال وحده.

فهذا التغيير الوزاري كان إذن فكرة إنجليزية، نفذها مصطفى فهمي باشا، كما كان ينفذ كل أمر يصدر إليه من الوكالة البريطانية، فقدم استقالته في (١١ نوفمبر سنة ١٩٠٨)[٢] ونسبها «لاعتلال صحته»، فعهد الخديوي إلى بطرس باشا غالي وزير الخارجية تأليف الوزارة الجديدة في (١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨م)[٣] فألفها في

---

(١) راجع تاريخها في كتابنا «مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية» ص٣١٣ وما بعدها (الطبعة الأولى) وفي الطبعات التالية.

(٢) «الوقائع المصرية» عدد (١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٨م).

(٣)الوقايع المصرية عدد ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٨ .

اليوم نفسه، ولم يدخل فيها من أعضاء الوزارة السابقة، سوى بطرس غالي باشا وسعد زغلول باشا، ودخلها أربعة وزراء جدد، وهم: محمد سعيد بك (باشا)، وحسين رشدي باشا، وإسماعيل سري باشا، وأحمد حشمت باشا، فتألفت كما يأتي:

بطرس غالي باشا للرئاسة والخارجية، سعد زغلول باشا للمعارف، حسين رشدي باشا للحقانية، محمد سعيد بك (باشا) للداخلية، إسماعيل سري باشا للأشغال والحربية والبحرية، وأحمد حشمت باشا للمالية.

وقد استقبل (اللواء) الوزارة الجديدة بالإعراب عن أمل الأمة في أن تعلن الدستور؛ وكتب الفقيد في هذا المعنى مقالًا بعنوان «الوزارة الجديدة» قال فيه:

قد استقالت الوزارة الفهمية بعد أن تربعت في دستها ثلاث عشرة سنة كانت فيها مثال الطاعة والامتثال لأوامر المحتلين؛ بل كانت عونًا لهم على سمو الأمير في كثر من الحوادث، كما كانت المنفذة لإشاراتهم ضد الأمة، قد استقالت ولم يبق من أعضائها في الوزارة الجديدة إلا صاحب السعادة بطرس باشا غالي، وسعد باشا زغلول، وترك الباقون المناصب دون أن يترك أحد منهم في نظارته أثرًا حسنًا يذكره التاريخ، مكثت تلك الوزارة مدة ثلاثة عشر عامًا، وهي مدة كافية لإحياء أمة بأسرها، وإخراجها من الظلمات إلى النور، ومن ضيق الجهل إلى بحبوحة العلم، ولكنهم آثروا إرضاء أصحاب السلطة، فاكتفوا بالراتب الضخم، ولم يعبأوا، سخطت الأمة عليهم أو رضيت عنهم، فذهبوا غير مأسوف عليهم.

اختار سمو الأمير سعادة بطرس باشا غالي لرياسة الهيئة الحكومية الجديدة، ووافقه المعتمد البريطاني بعد استشارة نظارة خارجية إنجلترا على ما يقال، ولم تختره سموه إلا لثقته به وخبرته له السنين الطوال؛ إذ كان يعتمد على سعادته في حل كثير من المشكلات التي كانت تقع بين سموه وبين اللورد كرومر، ونحن لا نبدي رأيًا في سعادة الرئيس الجديد؛ بل نجتهد في نسيان ماضيه، ونأمل أن يمحو بخدماته الجديدة ما نقش في الأذهان من تأثير أعماله الماضية، ونحكم على أعماله في مركزه

الجديد، وكذلك نفعل مع سعادة أحمد باشا حشمت، ونأمل منه أن ينفع البلاد بعلمه الواسع في مركزه الجديد كما خدمها في النيابة العمومية».

إلى أن قال:

«كل أعضاء هذه الوزارة من رجال العصر المتعلمين، فمنهم أربعة من حائزي الشهادات العالية في العلوم الحقوقية، هم: حسين رشدي باشا، وسعد باشا زغلول، ومحمد بك سعيد، وأحمد باشا حشمت، وواحد من أكبر مهندسي العالم بشهادة الخاص والعام، وهو إسماعيل باشا سري، أما رئيسهم فإنه لم يكن من حائزي الشهادات؛ إلا أنه ممن يشهد لهم بالنباهة والذكاء، والحكنة والدهاء، فالوزارة الحالية في مجموعها من أحسن ما يتمنى لمصر والمصريين، ويرجى منها للبلاد خير عظيم، وكلهم ممن درسوا الحكومات الأوربية، وعلموا فوائد النظام الدستوري، وأيقنوا أن لا تقدم للبلاد إلا بمنحها النظام النيابي الذي أجمعت الأمة على طلبه من أميرها، وكلهم ممن لا يترفعون عن اعتبار أنفسهم نوابًا عن الأمة، بل خدامًا لها، ولذلك فلنا عظيم الأمل بأنهم يكونون عونًا لها على نوال هذا الحق المقدس، فإذا قرر مجلس الشورى طلبه من سمو الأمير لا يقررون بأن الأمة لا تزل غير أهل له، أو أن الوقت لم يحن كما عودتنا النظارة[1]، فوجود هذه الوزارة مما يشجع أعضاء مجلس الشورى المترددين وضعاف العزيمة منهم على المجاهرة برأيهم، فهم الآن أمام وزارة كل أعضائها دستوريون، لم يألفوا العصر القديم عصر استبداد الفرد بالسلطة المطلقة، ومما هو جدير بالملاحظة ولم يسبق له مثيل في تاريخ الوزارات المصرية عدم قبول عطوفة فخري باشا بالبقاء في الوزارة بعد أن لم يعين رئيسًا لها، فتركها مفضلًا الاستقالة على أن يكون مرءوسًا لرئيس كان من مرءوسيه؛ وهو شمم وإباء لم نعهده من قبل، وكذلك استقال سعادة إبراهيم باشا نجيب من وكالة الداخلية بعد تعيين محمد بك سعيد ناظرًا لها حفظًا لكرامته، مع تقديره صفات سعادة الوزير الجديد

(١) يشير إلى رد الوزارة الفهمية على طلب الجمعية العمومية إنشاء المجلس النيابي، انظر: ص٧١.

حق قدرها، واعترافه بفضوله وعلمه وسعة اطلاعه، ونحن نأسف على خروج إبراهيم باشا نجيب من هيئة الحكومة، إذا الأمة في احتياج لأمثاله من أبنائها المتعلمين النشيطين، ولكننا على يقين من أنه يخدم أمته وبلاده خارج الحكومة، أكثر من خدمته لها داخلها، فالوطني الصادق يخدم بلاده أنى وجد وحيث يكون، هذا ما عنَّ لنا كتابته الآن عن هذه الوزارة الجديدة، ندعو الله أن يوفقها إلى خدمة البلاد آمين».

محمد فريد

وقال (اللواء) تعقيبًا على هذا المقال:

«يتساءل الناس هل يبقى سعادة محمد بك سعيد رئيسًا لجمعية العروة الوثقى أم يتركها كما ترك سعد باشا زغلول لجنة الجامعة، بعد ما أسندت إليه نظارة المعارف؟ على أننا ننتظر من محمد بك سعيد أن يظل مديرًا لتلك الجمعية التي ارتقت في عهده السعيد، ونالت البلاد منها خيرًا كبيرًا، فإذا كان الناس يضعون في سعيد بك آمالهم فحقيق به أن يحقق تلك الآمال».

على أن هذه الوزارة لم تلبث نياتها أن تكشفت فتبين أنها وليدة سياسة «الوفاق» تلك السياسة التي كانت ترمي إلى محاربة الحركة الوطنية بطريقة جديدة تختلف عن الطريقة السافرة التي كان يتبعها اللورد كرومر، ونعني بها الطريقة المقنعة التي اتبعها خلفه السير جورست؛ إذ يتوارى فيها الاحتلال خلف الوزارة المصرية، ويفعل ما يريد باسمها، وقد كتب المرحوم إسماعيل شيمي بك في أوائل عهدها مقالة توقع فيها أن تكون حربًا على الأمة، قال فيها[1]:

«كنا نؤمل في أن نحكم أنفسنا بأنفسنا، كنا نعمل لنثبت للعالم المتمدن كفاءتنا واستعدادنا، ولكن حكم علينا الآن بأننا لا نستحق نعمة الدستور، وهذا ما قاله الاحتلال على لسان السير جراي والسير جورست، كنا نرتكن على عطف أميرنا

(١) «اللواء» ١٧ نوفمبر (١٩٠٨م).

المحبوب في حصولنا على الدستور، ولكننا ما أصبنا وخاب أملنا، فإن الاتفاق قد ساد في هذه الأيام»[١]. نعم قد صرح الجناب العالي حاكم مصر والسودان الذي تعلقت به آمال سبعة عشر مليونًا من النفوس سكان هذين القطرين -صرح بأنه لا يحكم من الآن مع الاحتلال لا بدونه، وإني لا أتكهن في قولي هذا، فسمو الخديوي قد قاله في خطبته الأخيرة. إن الأمير حر في أن يشرك في عرشه من يرضى عنه، وليس لأحد الحق في إرجاعه عن رأيه؛ ولكن بما أن بيننا وبين ذلك العرش طريقًا من إراداتنا لا يمكن اجتيازه فليتكرم بمنحنا الحق في أن نعتبر كل اتفاق يكون أساسه التصرف في حريتنا ملغيًّا وباطلًا. إن الاحتلال ينخدع كثيرًا إذا ظن أن في استطاعته أن يقتل فينا كل رجاء في مستقبل حسن، فإن محبة الأمير مهما عظم شأنه لا يختلف ألبتة عن محبة أي فرد، وإرادة الفرد لا تتغلب على إرادة المجموع».

وختمها بقوله:

«تطالب الآن الأمة كلها بالاستقلال، وسنقابل من الآن كل القوانين الصارمة التي لا يألون جهدًا في سنها بالهتاف: ليحيى الاستقلال وليحيى والوطن كله واحدًا لا يتجزأ، ولتحيننّ ساعة استقلالنا عاجلًا أو آجلًا، فغايتنا شريفة، وحقوقنا لا تسقط ولا تباع، فإنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون، فإذا أردتم أن تخضعوا خضوعًا لا قائمة لنا بعده فاجعلوا مصر قبرًا لأبنائها.

لقد أصدر الاحتلال حكمه علينا، وأمن الخديوي على ما فعل، ووزارة الوفاق قد تألفت، فلا مناص من ذلك التنفيذ.

فلنجتمع صفًّا صفًّا، ولنشيع الحرية مارة في نعشها!».

إسماعيل شيمي

(١) يشير إلى تصريح الخديوي حين استقبل أعضاء الوزارة الجديدة؛ إذ أشار في حديثه إلى أن الوزارة قد تم تشكيلها «في زمن ساد فيه الرفاق» فسهل عليه أن يسند إلى كل وزير المنصب الذي يستحقه.

ولقد كان لهذه المقالة تأثير كبير وصدى بعيد في الرأي العام؛ إذ احتوت على معان سامية في الشجاعة والصبر على المكاره، واشتملت على تنبؤات خطيرة عن الوزارة وسياستها حققت الأيام صدقها، كما سيجيء بيانه.

المؤتمر الوطني – خطبة الفقيد

(٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨م)

اجتمعت الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني باسم (المؤتمر الوطني)، في فناء دار اللواء بشارع الدواوين (نوبار باشا الآن) صبيحة (يوم الجمعة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨م) برئاسة الفقيد، وألقى خطبة ضافية عن جهاد الحزب منذ اجتماع الجمعية العمومية الأولى في (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧م) برئاسة المرحوم مصطفى كامل.

تطور الحركة الوطنية في عام

وذكر ما أصاب مصطفى من المرض، ثم وفاته قبل أن يبلغ الحزب أشده، وما بذله هو وإخوانه من الجهود للسير بالحزب في الطريق التي رسمها مؤسسه، وأشار إلى تأسيس شركة اللواء، وإلى الدسائس التي قصد بها خصوم الحركة الوطنية وقوع الانقسام بين أعضاء الحزب، وكيف قاوم هذه الدسائس، وحفظ الحزب من الانحلال. وأشار إلى إضراب عمال اللواء، واستمراره في الظهور، برغم هذا الإضراب، ثم نوه بتأسيس اللجان الفرعية للحزب في مختلف أقسام القاهرة، وفي المدن والأقاليم، وإلى حركة المطالبة بالدستور، وكيف عمَّت طبقات الأمة، وانضمام مجلس شورى القوانين إليها.

ونوه بحركة إنشاء مدارس الشعب الليلية التي كان الحزب الوطني ونادي المدارس العليا عمادها.

وذكر ما قام به الحزب من وضع تقرير باسم (تقرير الحزب الوطني) عن حالة البلاد في سنة (١٩٠٧م)، وقد وزع التقرير في أثناء اجتماع الجمعية العمومية، وهو كتاب قيم يقع في (٢٣٩) صفحة، من خير ما كتب عن الحركة الوطنية، من نواحيها المختلفة، تناول موضوعات شتى، فيما يلي خلاصتها:

الباب الأول: عن الحركة العمومية الأهلية، وفيه خمسة فصول:

الأول: عن الكتاتيب والمدارس على اختلاف درجاتها، ومدارس معلمي الكتاتيب، والمدارس الصناعية، والجامعة المصرية، والرد على خطبة سعد باشا زغلول وزير المعارف في الجمعية العمومية سنة (١٩٠٧م)، وهي الخطبة التي عارض فيها اقتراح الجمعية، جعل التعليم في المدارس الأميرية باللغة العربية وسوغ جعل الإنجليزية لغة التعليم فيها[1]، ثم تقرير علي باشا مبارك عن التعليم الابتدائي والثانوي.

والفصل الثاني: عن وزارة المعارف والتعليم، والمستر دانلوب، ومدرسة الحقوق، وكتاب المسيو لامبير، وحديثه، ومقارنة بين مصر وبلغاريا في التعليم.

والفصل الثالث: في الأحوال الزراعية، والنقابات الزراعية، والعناية الصحية بالفلاح، وتأمين الفلاح على نفسه وماله ومحصوله.

والفصل الرابع: في الشئون الصناعية.

والخامس: في الحالة التجارية.

والسادس: في الأزمة المالية.

والباب الثاني: في حياة مصر وشئونها، ويشمل على ستة فصول:

(١) راجع ص٤٠٩ من كتابنا عن مصطفى كامل، (الطبعة الأولى) وبالطبعات التالية.

الأول: عن مصر في عهد محمد علي، ثم موقف إنكلترا من مصر، وحادثة دنشواي، والمحكمة المخصوصة، وتنفيذ الحكم الفظيع، وآمال الإنجليز الكرومرية، وتأسيس شركة ليتندار، والحزب الوطني، وتصريحات محمد فريد، وخطب المرحوم مصطفى كامل وكتاباته، وخطبة الخديوي، ومطالب نواب مصر، وتأثير هذه المطالب عند الإنكليز، وخطاب محمد فريد لأعضاء الجمعية العمومية، وتأثير النهضة الوطنية في أعمال اللورد كرومر، وتصريحات الخديوي بشأنها.

والفصل الثاني: عن الاستياء العام من تقرير اللورد كرومر، ثم استعفائه، وإعلان كراهية الأمة له، وحفلة الأوبرا في وداعه، وخطبته وتفنيدها، وسفر اللورد، وتعيين السير إلدون جورست وخطبته، وخطبة الخديوي، وسياسة السير إلدون جورست.

والفصل الثالث: في طلب العفو عن مسجوني دنشواي، والإفراج عنهم، ونمو الحركة الوطنية.

والرابع: في الماليين والمطالب الوطنية، وأهم المسائل المصرية في البرلمان البريطاني، وعدم كفاية رجال الإدارة في مصر، واختلال الأمن العام.

والفصل الخامس: عن المالية المصرية.

والسادس: عن قوة الشعور الوطني.

ووعد الفقيد في خطبته بأن يضع الحزب كل عام، مثل هذا التقرير عن حالة البلاد السياسية والوطنية والاقتصادية.

وفيما يلي خلاصة الأعمال البارزة للحزب منذ تولي الفقيد رئاسته:

١ - الاحتفاظ بوحدة الحزب وتضامن أعضائه، وإحباط المساعي التي كانت تبذل لحله والتخلص منه.

٢- إنشاء اللجان الفرعية للحزب في أقسام العاصمة وفي البنادر والأقاليم.

٣- تأليف مدارس الشعب الليلية لتعليم الصناع مجانًا.

٤- وضع تقرير سنوي مفصل عن حالة البلاد.

٥- الدعاية للقضية الوطنية في أوربا وبخاصة في إنجلترا.

دعوته إلى التضامن ومضاعفة الجهود

ودعا في خطبته إلى مضاعفة الجهاد؛ قال: «هذه أعمالنا بالاختصار، شرحتها لحضراتكم، وهي قليلة جدًّا في جانب ما يلزم لخلاص البلاد من الاحتلال ومن سلطة الفرد، ولكنها لا يستهان بها، إذا راعينا ما أحاط بنا من الصعوبات والدسائس، تلك الدسائس التي ما زالت تعمل من وراء ستار، لتفريق أعضاء هذا الحزب المتضامنين، وإيقاع النفرة والشقاق بينهم».

الحزب الوطني حزب مبادئ لا حزب أشخاص

إلى أن قال: «إننا متضامنون في العمل الذي فرضناه على أنفسنا، مختارين غير مسوقين، متضامنون للوصول إلى الغاية الشريفة التي وضعناها نصب أعيننا منذ سنين، والتي هي أساس حزبنا الموقر، وهي خلاص مصر من الاحتلال، ومن سلطة الفرد، نعم هم يعتقدون أن هذا الحزب المبارك يقوم بشخص معين، أو بجماعة معينة، لقد وهموا وضلوا السبيل، فإن فكرة الدفاع عن حقوق مصر فكرة وصلت إلى أعماق قلوب المصريين كافة، وامتزجت بهم امتزاج الروح بالجسد، وجرت في عروقهم مجرى الدم، فلو سقطت اللجنة الإدارية مع رئيسها أو استقالت، أو نفيت من البلاد، أو قتلت قتلًا، لما أصاب الحزب أي ضرر؛ إذ يقوم من بين الباقيين من يستمر في العمل، ويحمل العلم، قبل أن يصل إلى الأرض، كالجنود المحاربة، إذا قتل حامل علمهم، التقطه غيره قبل أن يمس التراب، وهكذا يحمله سيد بعد سيد، حتى يتم لهم الفوز العظيم والنصر المبين.

المسألة مسألة مبادئ لا أشخاص، فمهما تغيرت الأشخاص أو تعدلت فالمبدأ ثابت لا محالة بإذن الله، فكونوا رجالًا أيها الإخوان، ولا تدعوا لوساوس شيطان خناس منفذًا يصل منه إلى قلوبكم، وكونوا عباد الله إخوانًا».

وقد قوبلت هذه الخطبة في كل مواضعها المهمة بالتصفيق والتأييد، وكان لها أحسن وقع في النفوس.

تعديل قانون الحزب

وعرض الفقيد على المؤتمر فكرة تنقيح قانون الحزب، وأعد مشروعًا بتعديله، فاقترح أن يفوض المؤتمر لجنة تمثله في بحث المشروع، وإقرار ما يرى إقراره فيه؛ لكي لا يضيع وقت المؤتمر في مناقشة مواده، فوافق المؤتمر على اقتراحه، ومضمونه تأليف لجنة من عشرين عضوًا؛ منهم عشرة من أعضاء اللجنة الإدارية للحزب، وعشرة من أعضاء المؤتمر، لتنظر في المشروع وتقرر ما تراه بشأنه، وقد أسفر الانتخاب عن تأليف اللجنة على النحو الآتي:

عشرة أعضاء من اللجنة الإدارية وهم: حسن حارس باشا، علي فهمي كامل بك، عبد الحميد عمار بك، إسماعيل لبيب بك، أحمد لطفي بك المحامي، فؤاد سليم الحجازي بك، محمود بك محرم رستم، محمود بك فهمي حسين، محمود بك حسيب.

وعشرة من أعضاء المؤتمر؛ وهم: إسماعيل شيمي بك، إبراهيم باشا حليم، محمود بك أبو النصر، عبد الرحمن أفندي الرافعي، علي بك ثروت، الدكتور إسماعيل صدقي، محمد أفندي توفيق العطار، عبد السلام الجندي، الأستاذ أحمد وجدي، أحمد فريد بك.

وختم الفقيد خطبته بدعوة المؤتمر إلى إصدار قرارين:

الأول: تجديد الاحتجاج على الاحتلال الإنجليزي.

والثاني: طلب الدستور من الخديوي، فوافقت الجمعية بالإجماع على القرارين، وخطب من بعده علي فهمي كامل بك، والشيخ عبد العزيز جاويش.

وهذا نص العريضة التي قرر المؤتمر إرسالها إلى الخديوي للمطالبة بالمجلس النيابي:

«سمو الخديوي المعظم: إن الجمعية العمومية للحزب الوطني المنعقدة الساعة تقدم إلى سموكم شعائر الولاء، وتعرب لمقامكم الكريم عن آمالها في أن سموكم تردون إلى الأمة دستورها، وترجو من الله أن يوفق جنابكم العالي إلى إجابة سؤلها، حتى لا تحرم مصر في عهد سموكم ما كان لها في عهد والدكم المرحوم».

المخلص

محمد فريد

مأدبة الكونتنتال

وأقام الحزب الوطني في مساء ذلك اليوم مأدبة بفندق الكونتنتال؛ لمناسبة انعقاد المؤتمر، حضرها أعضاء اللجنة الإدارية، ومن اشترك في المأدبة من أعضاء المؤتمر، وبلغ عدد الحاضرين فيها نحو مائة عضو، وألقى الفقيد خطبة شكر فيها الحاضرين على هذا الاجتماع، الذي ضم كبار أعضاء الحزب وجمعهم في مكانٍ واحدٍ، وأعرب عن أمله في أن تتكرر هذه المأدبة في العام أكثر من مرة، حتى تقوى روابط الإخاء والتضامن بينهم، وخطب بعده إسماعيل بك لمعي المهندس، ثم الأستاذ أحمد بك لطفي المحامي الكبير.

مأدبة المؤتمر الوطنى - بفندق الكونتنتال - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (انظر ص ٩٣)

وترى فى الصدر (إلى اليسار) الرئيس محمد فريد ، وحوله وأمامه : احمد بك لطفى . على فهمى كامل بك . اسماعيل شيمى بك . الشيخ عبد العزيز جاويش . محمود بك محرم رستم . اسماعيل بك ليب . على بك ثروت . محمد بك احمد المنسريف (عضو مجلس الشيوخ الآن) . محمود بك انيس . عبد الحميد بك عمار . الاستاذ عثمان حمدى . الاستاذ احمد حلمى . طاهر اللوزى بك . حامد الملابلى بك . حسن بك عمار . السيد على الغازى الطحاوى (عضو مجلس النواب فيما بعد) . محمود بك الشيشينى . يوسف بك حافظ . اسماعيل بك حافظ . عثمان بك خالد . محمد خلوصى بك . محمود بك ابو العلا . حسين بك فهمى حسين . اسماعيل بك لطفى . محمود بك عثمان ارناؤوط . الدكتور احمد فؤاد . الخ الخ .